- ٥ -

الحجة المؤيدة للإمبراطورية الليبرالية

لا يدرك المستعمرون ما يمكنهم فعله، ما يمكنهم خلقه! لقد سرقوا المليارات من هذه القارة [أفريقيا]. لأنهم يتصفون بقصر النظر وعدم القدرة على فهم حقيقة أن مليارتهم ليست سوى قروش مقارنة بالإمكانات والاحتمالات! إمكانات واحتمالات يجب أن تشمل حياة كريمة أفضل للناس الذين استوطنوا هذه الأرض.

فرانكلين روزفلت[1]

سيكون من اللغو الجاهل الخطر الحديث عن منح الحكم الذاتي الكامل للعديد من المناطق غير المستقلة في المستقبل المنظور. في هذه الحالات يشبه الأمر إعطاء طفل في العاشرة مفتاح البوابة، وحساب مصرفي، وبندقية.

هيربرت موريسون، ١٩٤٣[2].

لا للإمبراطورية؟

تعتبر الدول - الأمم حديثة مقارنة بالإمبراطوريات، نظرا لوجود هذه الأخيرة منذ بدء التاريخ المكتوب. الاستعمار بالطبع - أي تأسيس مستوطنات جديدة بواسطة مجموعات كبيرة ومنظمة من المهاجرين - عبارة عن نسق يعود إلى ما قبل التاريخ المكتوب. أما الحضارة - ظهور بنى اجتماعية معقدة لها مراكز حضرية - فيمكن اقتفاء آثارها إلى الألف الرابع قبل الميلاد. لكن الإمبراطورية تشير في دلالتها إلى شيء أكثر تعقيدا: توسع وامتداد إحدى الحضارات، عبر القوة

العسكرية عادة، لحكم الشعوب الأخرى. من حقائق التاريخ البدهية أن الإمبراطوريات تنهض وتسقط. ومن المضامين التي حظيت بفهم أقل شيوعا أن هناك فترات في التاريخ تغيب عنها الإمبراطوريات المهيمنة، بل لا تظهر خلالها أية إمبراطورية على الإطلاق. في التسعينات واجه العالم هذا الاحتمال. وبعبارة أشد وضوحا، انحصر الخيار بعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية بين عالم من الدول - الأمم المستقلة، بعضها - لكن ليس كلها - تتبنى نظام الحكم الديمقراطي، وبين سلطان الإمبراطورية الأمريكية. والمعارضون لإدارة الرئيس بوش الذين كان شعارهم "لا للإمبراطورية" عام ٢٠٠٣، اعتبروا من القضايا المسلم بها أن الخيار الأول كان وسيبقى نظاما عالميا قابلا للحياة والتطبيق. ومن المفارقة أن ذلك هو رأي الرئيس بوش ذاته ومعظم كبار مستشاريه. ومثلما رأينا آنفا، لم تكن لدى هؤلاء رغبة كبيرة في "بناء الدولة"، وهو تعبير لطيف لوصف نوع جديد من "الإمبراطورية التعددية" تستلم فيه الولايات المتحدة والأمم المتحدة معا زمام الأمور وتعملان على إدارة شؤون البلد بعد تغيير نظامه، وذلك على الرغم من استعدادهم التام وميلهم لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية لتغيير حكومات الدول المارقة والدول الفاشلة. على الصعيد النظري، يمكن لهذه الإمبراطورية العالمية أن تستمر إلى وقت غير محدد في الدول غير القادرة بصورة ملموسة على إقامة حكم ذاتي مستقر. لكن بالنسبة إلى الرئيس بوش، ليس التواجد الأمريكي في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق، سوى مرحلة مؤقتة؛ وهذا لا علاقة له ببناء الدولة بالمعنى الذي قصده كلينتون، بل مجرد صيغة مؤقتة وانتقالية للإدارة، تمهد السبيل للعودة إلى الحكم الذاتي للدول المعنية.

باختصار، اتفق معارضو ومؤيدو الحرب التي استهدفت الإطاحة بصدام حسين على أن إعادة السيادة السياسية الكاملة للعراق وبسرعة أمر يرغب به الجميع؛ والشيء نفسه ينطبق على الدول الأخرى الخاضعة للإدارة الدولية. أما السؤال الذي

يتطرق إليه هذا الفصل فهو: هل من الصواب - أو الخطأ - اعتبار الاستقلال الوطني - أو ما دعاه وودرو ولسون "حق تقرير المصير" - نموذجا عالميا/ شموليا قابلا للحياة والتطبيق؟ أليس من الأفضل لبعض الدول الخضوع لشكل من أشكال الحكم الإمبراطوري، بمعنى تعليق سيادتها الوطنية، جزئيا أو كليا بدلا من الاستقلال التام، لا لمدة بضعة أشهر أو بضع سنوات بل لعقود؟[٣]. فهل يكمن الأمل الوحيد بالنسبة لمثل هذه الدول لتصبح ناجحة وذات سيادة (خصوصا إذا اعتبرنا الديمقراطية المعيار المفتاحي للنجاح) في فترة من الاتكال - لا الاستقلال - السياسي والسلطة المحدودة لمؤسساتها النيابية/ التمثيلية؟[٤]. للإجابة عن هذا السؤال الموهم بالتناقض، نحتاج إلى مقارنة التكاليف والمكاسب للإمبراطورية والاستقلال في الحقبة الحديثة.

من الإمبراطوريات إلى الدول - الأمم

بلغ عصر الإمبراطوريات ذروته في السنوات المائة الممتدة بين ثمانينات القرن التاسع عشر وثمانينات القرن العشرين. وخلال معظم فترات هذه الحقبة حكم عدد قليل نسبيا من الإمبراطوريات العالم برمته تقريبا. وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، التي تشغل رقعة لا تتجاوز ١٪ من مساحة اليابسة ويسكنها أقل من ٨٪ من سكان العالم، تسيطر على ثلث مساحة العالم وأكثر من ربع عدد سكانه[٥]. استراليا كلها، و ٩٠٪ من أفريقيا، و٥٦٪ من آسيا، كانت خاضعة بشكل من الأشكال للحكم الأوروبي، إضافة إلى كافة جزر الكاريبي تقريبا، والمحيطين الهندي والهادي. وبالرغم من أن ربع مساحة القارة الأمريكية فقط - كندا بصورة رئيسية - قد خضعت للوضع نفسه، إلا أن بقية أجزائها كلها تقريبا خضعت لحكم إحدى الدول الأوروبية في مرحلة ما خلال القرنين

السابع عشر والثامن عشر. ففي الشمال والجنوب على حد سواء، تشكلت الأنظمة السياسية والاجتماعية للجمهوريات الأمريكية جوهريا عبر ماضيها الكولونيالي.

لا تعبر هذه الحسابات المتعلقة بمدى اتساع إمبراطوريات أوروبا الغربية البحرية عن القصة الكاملة للقرن التاسع عشر الإمبراطوري. فمعظم مناطق وسط وشرق أوروبا كانت خاضعة لحكم الإمبراطوريات الروسية أو الألمانية أو النمسوية. وفي الحقيقة، امتدت الإمبراطورية الروسية من البلطيق إلى البحر الأسود، ومن وارسو إلى فلاديفوستوك. وهناك الإمبراطوريتان العثمانية في الشرق الأوسط والصينية في الشرق الأقصى، حيث بقيت كل منها في حالة سليمة رغم دونيتها وضعفها المتزايد أمام الإمبراطوريات الأوروبية. باختصار، كانت الدول - الأمم المستقلة الاستثناء في عالم خضع للحكم الإمبراطوري. وحتى اليابان، أشهر نموذج لدولة آسيوية قاومت الاستعمار (رغم أنها أجبرت بالقوة على فتح اقتصادها أمام التجارة من قبل الولايات المتحدة)، شرعت في بناء مشروعها الإمبراطوري، بعد أن احتلت كوريا. ومثلما رأينا، بدأت الولايات المتحدة خطواتها الأولى على الطريق نحو الإمبراطورية، رغم أنها تشكلت في بوتقة الحرب ضد الإمبراطورية. وهكذا ضمت تكساس (عام ١٨٤٥) وكاليفورنيا (١٨٤٨)، وألاسكا (١٨٦٧)، والفليبين وبورتوريكو وهاواي وغوام (١٨٩٨). وفي الحقيقة، يمكن قراءة تاريخها في القرن التاسع عشر باعتباره فترة انتقالية من الإمبراطورية القارية إلى الإمبراطورية المهيمنة على النصف الغربي من العالم.

لكن القرن العشرين رفض الإمبراطوريات من حيث المبدأ والنظرية وإن قبلها على صعيد الممارسة والتطبيق. ويمكن القول إن الرفض قد بدأ مع نشر واحد من الكراسات المناهضة للإمبراطورية، وأشدها نفوذا وتأثيرا: "الإمبراطورية: مقالة" من تأليف جي. ايه. هوبسون؛ حيث تمحور الهدف الرئيس حول اعتبار الإمبراطورية

البريطانية مجرد مشروع لابتزاز المال، يدار لمصلحة نخبة صغيرة من المموِّلين وعملائهم، واستلهم منه لينين فيما بعد كراسه: "الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية". بالنسبة للينين، كانت الحرب العالمية الأولى نتيجة مباشرة للتنافس الاستعماري والإمبراطوري. لكن عواقبها تمثلت في إسقاط أربعة أباطرة على الأقل في وسط وشرق أوروبا (رغم أن لينين نفسه أكد على أن إمبراطورية رومانوف قد ولدت من جديد لتتخذ صورة أكثر حقدا وضغينة تحت حكم البلاشفة). أما الإمبراطوريات الخمس التي استطاعت البقاء في أوروبا الغربية فقد ترنحت وضعفت طيلة العشرينات والثلاثينات، ثم تداعت وانهارت في الأربعينات نتيجة محاولات الألمان والطليان واليابانيين بناء إمبراطوريات جديدة في أوروبا وأفريقيا وآسيا. القوتان العظميان اللتان خرجتا منتصرتين من الحربين العالميتين، كانتا مناهضتين بحزم للإمبراطوريات في الخطاب البلاغي رغم أن كلا منهما تعتبر إمبراطورية في كافة المظاهر والجوانب فيما عدا الاسم. وحين أضاف فرانكلين روزفلت مزيدا من التفصيلات على المسودة الأولى لسلفه ودرو ولسون حول النظام العالمي الجديد، أدرك الحرب العالمية الثانية باعتبارها حربا تنهي الإمبراطوريات. من جانبه، أصر الاتحاد السوفييتي على المساواة بين الفاشية والإمبريالية، ولم يطل به الأمر كثيرا بعد عام ١٩٤٥ لاتهام الولايات المتحدة برعاية إحداهما وممارسة الأخرى. واعتقدت كل من هاتين الإمبراطوريتين بأنها ستجني الفوائد والمكاسب الاستراتيجية من انحسار المد الاستعماري.

تصور روزفلت نظاما من الوصاية المؤقتة[٦] لكافة المستعمرات السابقة، كمرحلة تمهيدية لاستقلالها على أساس مبدأ ولسون القائم على حق تقرير المصير (الذي شددت قوى حفظ السلام بعد الحرب العالمية الأولى على استثناء الشعوب غير الأوروبية منه). ولم تفلح المساعي الدؤوبة التي بذلها تشرشل لمعارضة هذا الاتجاه[٧]. التحرر من الاستعمار حدث على شكل موجات كاسحة، لم تتأخر (في الشرق

الأوسط والهند الصينية) إلا حين كان الأمريكيون على استعداد لدعم الحكومات الاستعمارية الأوروبية ضد "المتمردين" الشيوعيين[٨]. أدت الحرب العالمية الأولى إلى تفكك ثلاث إمبراطوريات - هابسبرغ، هوهنزولرن، آل عثمان - لكن العديد من أملاكها انتقلت إلى أيدي إمبراطوريات أخرى، بعد أن تذوقت بشكل عابر وسريع طعم الاستقلال. إلا أن الوضع كان مختلفا بعد عام ١٩٤٥. تفككت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية والبرتغالية، بشكل سريع في بعض مناطق العالم، وبطيء ومؤلم في بعضها الآخر، ولم يبق منها بحلول السبعينات سوى أطلالها. وصمدت ثلاث إمبراطوريات فقط ضد عوادي الدهر: الروسية والصينية (التي اعتبرها روزفلت مختلفة نوعا ما عن إمبراطوريات أوروبا الغربية لأن مستعمراتها ليست خارجية، وربما لأن أيديولوجياتها تقوم على المساواة على نحو صريح)، وبالطبع الإمبراطورية الأمريكية المسكوت عنها[٩]. أما النتيجة فكانت زيادة سريعة في عدد الدول المستقلة في العالم، تجاوزت الضعفين. في عام ١٩٢٠، بلغ عدد الدول المستقلة ٦٩. وبحلول عام ١٩٥٠، ارتفع إلى ٨٩، وفي عام ١٩٩٥ (بعد تفكك الإمبراطورية الروسية) وصل إلى ١٩٢. وقد حدثت أكبر زيادة في العدد في الستينات (خصوصا في أفريقيا، إذ تشكلت خمس وعشرون دولة بين عامي ١٩٦٠- ١٩٦٤)، وفي التسعينات (لاسيما في أوروبا الشرقية)[١٠].

إذن، ونتيجة توليفة من الدوافع والبواعث الملزمة جمعت الإنهاك الذي أصاب أوروبا، وتنامي الشعور القومي اللاأوروبي، والمثالية الأمريكية، دخل العالم في حقبة تجريبية، تجربة لاختبار الفرضية التي تشير إلى أن العصر الاستعماري/ الإمبراطوري هو الذي سبب الفقر وأشعل الحروب، وأن حق تقرير المصير سيمهد السبيل في نهاية المطاف إلى الرخاء والازدهار والسلام.

لماذا فشلت الدول التي تحررت من الاستعمار

ثبت زيف وخطأ تلك الفرضية على وجه العموم. فعهد الاستقلال السياسي لم يجلب الازدهار والرخاء إلا لحفنة قليلة من المستعمرات السابقة. وبالرغم من أن القوى الإمبراطورية السابقة لم تعد تحارب بعضها بعضا، إلا أن التحرر من الاستعمار أعقبه في حالات عديدة صراع مستمر بين الدول المستقلة حديثا، إضافة إلى صراعات داخلية كثيرا ما تفجرت ضمن حدود هذه الدول. شكل ذلك خيبة أمل كبرى (ومضاعفة) طيلة السنوات الستين التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم تقف خيبة الأمل المحبطة عند هذا الحد. فمن المفترض أن يسير حق تقرير المصير جنبا إلى جنب مع الديمقراطية. لكن التحرر من الاستعمار لم يؤد غالبا إلى الديمقراطية، بل إلى الديكتاتورية المحلية (بعد فترة تمهيدية وجيزة). ومعظم هذه الديكتاتوريات كانت أسوأ على الشعوب التي تعيش تحت حكمها من بنى الحكم الاستعمارية القديمة: كانت أشد فسادا وأقل التزاما بالقانون، وأكثر عنفا وقسوة. وفي الحقيقة، فإن هذه السمات بالضبط هي التي تفسر السبب وراء تدهور مستويات المعيشة في العديد من الدول الأفريقية الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى منذ أن نالت استقلالها[١١].

معظم المستعمرات السابقة في الشرق الأوسط تعتبر أكثر غنى وثراء لأن الطبيعة وهبت بعضها مخزونا ضخما من النفط، لم تتمكن من استغلاله بالكامل إلا بعد أن نالت استقلالها. لكن أنظمتها السياسية مستبدة، مع بعض الاستثناءات القليلة. لم يكن كل ما في الاستعمار جيد وخير بالطبع، ولا كان الاستقلال سيئا في جميع حالاته ونماذجه. لكن من غير المقنع (رغم أنه يناسب بالتأكيد أمثال حاكم زيمبابوي المستبد، روبرت موغابي) إلقاء مسؤولية كافة مشكلات الدول النامية اليوم على الآثار اللاحقة الشريرة للحكم الكولونيالي. وتبعا لتقرير بنك

التنمية الإفريقي لعام ٢٠٠٣ فإن "أكثر من أربعة عقود من الاستقلال.. يجب أن تكون مدة كافية للتخلص من التركة الاستعمارية والتحرك قدما إلى الأمام"[١٢]. إن تجربة معظم الدول في أفريقيا والشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٥، إضافة إلى أجزاء كبيرة من آسيا، تضع إيمان روزفلت بالتحرر من الاستعمار في غير محله.

لنأخذ الفقر على سبيل المثال. فبالرغم من أن الإحصاءات التاريخية المتعلقة بدخل الفرد أبعد ما تكون عن الكمال أو الدقة، إلا أن من الممكن بشكل تقريبي قياس أداء الإمبراطوريات والمستعمرات السابقة في الفترة التي شهدت ذروة المد الاستعماري وتلك التي أعقبت انحساره. فأرقام متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متوفرة بالنسبة لثمان وأربعين دولة، يمكن اعتبار ثمان منها إمبراطوريات قبل الحربين العالميتين، وأربع عشرة من المستعمرات. في الجدول (٦) تتبدى حقيقتان اثنتان بشكل واضح وفوري، حيث تعقد مقارنة بين مجموعتين من الدول في عامي ١٩١٣ و ١٩٩٨. الأولى، هناك مستعمرة سابقة وحيدة استطاعت إلى حد كبير تحسين موقعها الاقتصادي النسبي، ألا وهي سنغافورة، التي لم تتجاوز حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩١٣ ربع معدلها في الولايات المتحدة، لكنها تجاوزت كافة القوى الإمبراطورية الأوروبية السابقة عام ١٩٩٨. أما المستعمرة السابقة الأخرى التي حسنت موقعها، ماليزيا، فقد نجحت في ذلك بشكل أكثر تواضعا، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ إلى ٢٦٪ قياسا إلى مستوياته في الولايات المتحدة. بينما تخلفت كل الدول الأخرى، وبعضها بمراحل عديدة، عن الولايات المتحدة مقارنة بمعدلاتها عام ١٩١٣. الحقيقة الثانية التي تنتج عن الأولى، تشير إلى أن الفجوة قد اتسعت إلى حد كبير بين إمبراطوريات العالم السابقة ومستعمراتها السابقة. ففي عام ١٩١٣، بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفليبين ومصر والهند وفيتنام وغانا وبورما نسبة تتراوح بين ١٣ ـ ٢٠٪ من مستوياته في الولايات المتحدة. في عام ١٩٩٨، انخفض

متوسط دخل الفرد في الدول الست إلى أقل من عشر مستواه في الولايات المتحدة. وبالمقارنة نجد أن كافة الإمبراطوريات السابقة بقيت قريبة من الدولة الاقتصادية الرائدة في العالم، باستثناء المملكة المتحدة التي تراجعت نسبيا عن وضعها عام ١٩١٣.

لكن هذه الأرقام تبهت حقيقة الاختلاف الصارخ بين دول العالم الغنية والفقيرة، لأنها تسقط من الحساب العديد من أفقر الدول التي لا توجد لها معطيات وسجلات تاريخية. وحين نركز بؤرة الاهتمام على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٩، وهي حقبة حاسمة في أهميتها بالنسبة للدول التي ظهرت في حقبة انحسار المد الاستعماري في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، يمكن أن نميز دليلا دامغا ولافتا يثبت الإخفاق الاقتصادي للدول المستقلة. فمن بين إحدى وأربعين مستعمرة بريطانية سابقة، لم تنجح سوى أربع عشرة خلال تلك السنوات الثلاثين في تضييق الهوة الفاصلة بين متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها وبين مستوياته في الدولة التي حكمتها سابقا[١٣]. وفي الحقيقة، ازداد الفارق بين دخل الفرد في بريطانيا وبين معدله في كافة مستعمراتها الأفريقية السابقة (باستثناء بوتسوانا وليسوتو) زيادة كبيرة[١٤].

في جانب من الجوانب، لربما يتقلص هذا الفارق الكبير الذي تبدى في مرحلة ما بعد الاستعمار، كما هي الحال في الهند، أكبر المستعمرات الأوروبية السابقة من حيث عدد السكان، ويدخل حقبة متأخرة من النمو الاقتصادي. لكن استمر تخلف معظم المستعمرات السابقة عن ركب النخبة من الدول الغنية. وتبعا للبنك الدولي، لا يوجد في العالم سوى أربع عشرة دولة يساوي فيها متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو يتجاوز ثلاثة أرباع مستواه في الولايات المتحدة. كل هذه الدول تقع في أوروبا؛ باستثناء اثنتين: اليابان وهونغ كونغ، حيث تمثل كل

منهما تجربة الحد الأقصى في آسيا، إذ لم تخضع الأولى للاستعمار أبدا، بينما بقيت الثانية تحت الحكم البريطاني طيلة أكثر من مائة وخمسين سنة. لكن على الطرف الآخر من المقياس، هنالك عشرون دولة ينخفض فيها متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ أو أقل من معدله في الولايات المتحدة. ففي العالم ثلاثون دولة يقل فيها متوسط الدخل عن دولار واحد في اليوم[١٥]. كل هذه الدول - باستثناء ست منها[١٦] - تقع في أفريقيا وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في سيراليون، أفقر المستعمرات البريطانية السابقة، ١٤٠ دولارا في السنة حاليا؛ بينما يفوق متوسط دخل البريطاني هذا الرقم بأكثر من مائتي مرة (في عام ١٩٦٥، كان الفارق في الدخل ثمانية أضعاف). على سبيل المثال، تحسن أداء غامبيا قليلا، بعد أن أرعب وضعها روزفلت عام ١٩٤٣. متوسط الدخل هناك يعادل ٠,٨٪ من متوسط الدخل في بريطانيا، وهو فارق أكبر بكثير من مستواه عند الاستقلال عام ١٩٦٥. وتبعا للبنك الدولي، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غامبيا بنسبة ١٤٪ منذ عام ١٩٧٠، على الرغم من تلقيها معونات بلغت ١,٦ مليار دولار منذ الاستقلال - أي ما يعادل في المتوسط حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي.

الجدول (٦)

متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمبراطوريات والمستعمرات خلال/ وبعد انتهاء عصر الإمبراطوريات (بأسعار عام ١٩٩٠)

الدولة	١٩١٣			١٩٩٨			التغير في الدرجة
	الولايات المتحدة = ١٠٠ درجة			الولايات المتحدة = ١٠٠ درجة			
الولايات المتحدة	٥,٣٠١	١٠٠	٢	٢٧,٣٣١	١٠٠	١	١
سنغافورة	١,٢٧٩	٢٤	٢٨	٢٢,٦٤٣	٨٣	٣	٢٥
كندا	٤,٤٤٧	٨٤	٥	٢٠,٥٥٩	٧٥	٧	٢-
استرليا	٥,٧١٥	١٠٨	١	٢٠,٣٩٠	٧٥	٨	٧-
هولندا	٤,٠٤٩	٧٦	٨	٢٠,٢٢٤	٧٤	٩	١-
فرنسا	٣,٤٨٥	٦٦	١٢	١٩,٥٥٨	٧٢	١٠	٢
بلجيكا	٤,٢٢٠	٨٠	٧	١٩,٤٤٢	٧١	١١	٤-
المملكة المتحدة	٤,٩٢١	٩٣	٤	١٨,٧١٤	٦٨	١٤	١٠-
ألمانيا	٣,٦٤٨	٦٩	١١	١٧,٧٩٩	٦٥	١٦	٥-
إيطاليا	٢,٥٦٤	٤٨	١٧	١٧,٧٥٩	٦٥	١٧	٠
نيوزيلندا	٥,١٥٢	٩٧	٣	١٤,٧٧٩	٥٤	١٩	١٦-
البرتغال	١,٢٤٤	٢٣	٢٩	١٢,٩٢٩	٤٧	٢١	٨
ماليزيا	٨٩٩	١٧	٣٦	٧,١٠٠	٢٦	٢٩	٧
جنوب أفريقيا	١,٦٠٢	٣٠	٢٤	٣,٨٥٨	١٤	٣٧	١٣-
سيريلانكا	٨٥٠	١٦	٣٨	٣,٣٤٩	١٢	٣٩	١-
إندونيسيا	٩٠٤	١٧	٣٥	٣,٠٧٠	١١	٤١	٦-
الفليبين	١,٠٦٦	٢٠	٣٢	٢,٣٦٨	٨	٤٣	١١-
مصر	٧٣٢	١٤	٤٥	٢,١٢٨	٨	٤٤	١
الهند	٦٧٣	١٣	٤٧	١,٧٤٦	٦	٤٥	٢
فيتنام	٧٥٤	١٤	٤٢	١,٦٧٧	٦	٤٦	٤-

الصين	٧٣٩	١٤	٤٤	١,٢٤٤	٥	٤٧	-٣
بورما	٦٨٥	١٣	٤٦	١,٠٢٤	٤	٤٨	-٢

باختصار، كانت تجربة الاستقلال السياسي، خصوصا في أفريقيا، بمثابة كارثة بالنسبة لأفقر الدول. فمتوسط عمر الفرد انخفض في أفريقيا وتوقف الآن عند ٤٧ سنة. وذلك بالرغم من المعونات والقروض، وخطط وبرامج الإعفاء من الديون. ولم تتمكن سوى دولتين فقط من مقاومة الفشل الاقتصادي المحتوم، هما بوتسوانا وموريشوس، من بين ست وأربعين دولة في جنوب الصحراء الأفريقية[١٧].

لماذا فشل هذا العدد الكبير من الدول المستقلة حديثا فشلا ذريعا في تحقيق النمو الاقتصادي؟ لماذا لم تتمكن سوى حفنة قليلة من الدول من تحسين موقعها النسبي منذ أيام الحكم الاستعماري/ الإمبراطوري؟ هنالك من يزعم بأن الفارق الضخم في دخل الفرد بين الدول الغنية والفقيرة منذ الستينات هو عاقبة مباشرة للعولمة. لكن هذه الحجة تعاني من خلل خطير. فعلى الصعيد النظري، تنزع العولمة - التي تعني ببساطة اندماج الأسواق العالمية من أجل السلع والخدمات ورأس المال والعمل - إلى مضاعفة الكفاءة الاقتصادية لتغل مرابحها على كافة الأطراف المعنية. إن المشكلة الحقيقية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لا تكمن في العولمة بل في غيابها أو كبحها. وفي الواقع، فإن الحقيقة المرة والمحزنة للعولمة تتمثل في أنها ليست عالمية فعلا على الإطلاق.

يكمن جزء من المشكلة في واقع أن التجارة العالمية ما زالت بعيدة عن كونها تجارة حرة بالفعل. بعض المحللين - على الأقل - يضعون المسؤولية على عاتق دول العالم الغنية المستمرة في تقديم دعم حكومي لمزارعيها يعادل الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا برمتها[١٨]. فالدعم الحكومي للمنتجين الأمريكيين ما يزال في حدود ٢٠٪ من إجمالي مداخيل المزارعين؛ بينما تقفز النسبة إلى أكثر من ٣٠٪ في الاتحاد الأوروبي[١٩]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الدعم المقدم إلى مزارعي

القطن الأمريكيين يخفض قيمة صادرات القطن من بينين ومالي وتشاد وبوركينا فاسو، بمقدار ربع مليار دولار في السنة، أي ما يعادل ٣٪ من مجموع الدخل القومي للدول الأربع[٢٠]. لكن الخطأ لا يقع على عاتق الدول الغنية وحدها. فالعديد من الدول الفقيرة طوقت اقتصاداتها بتشكيلة متنوعة ومربكة من القيود التي تعرقل التجارة. وثبت أن أحد الأسباب الرئيسة وراء اتساع وتفاقم التباين واللاتكافؤ بين الدول الفقيرة والغنية في السبعينات والثمانينات قد كمن في السياسة الحمائية التي تبنتها الدول الأقل تطورا. ووجدت إحدى الدراسات المقارنة لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أن الاقتصاد "المفتوح" يحقق نموا يبلغ ٤,٥٪ سنويا، بينما لا تتجاوز النسبة في الاقتصاد "المغلق" ٠,٧٪ إلا بشق النفس[٢١]. اعتبرت نتائج الدراسات والأبحاث هذه بمثابة حجة دامغة تؤيد العولمة في وقتنا الحالي - أي أنها تظهر أن الدول التي تزيل العراقيل المعيقة للتجارة يرجح أن تحقق نموا أسرع من تلك التي تنزع إلى تبني السياسة الوطنية القائمة على الاكتفاء الذاتي.

حجة مشابهة يمكن تقديمها لصالح تدفق العمالة. فمن الحقائق الراسخة الآن أن الهجرة العالمية (أو تقييدها) تلعب دورا حاسما في تحديد المدى الذي يصل إليه اللاتكافؤ بين الأغنياء والفقراء. وكلما زادت حرية حركة العمالة، كلما نزعت مستويات الدخل في دول العالم إلى التقارب. ويكمن أحد أسباب ارتباط العولمة الحديثة باتساع الفارق في متوسط الدخل بين الدول في القيود العديدة على حرية انتقال العمالة من المجتمعات الأقل تقدما إلى المجتمعات المتقدمة[٢٢]. ويشير أحد التقديرات التي صدرت مؤخرا إلى أن تحرير سوق العمل العالمي سوف يغل مرابح ومكاسب تفوق بمقدار خمس وعشرين مرة المرابح المتوقعة من زيادة تحرير تدفق السلع ورأس المال[٢٣].

لنفكر قبل كل شيء بالدليل المتعلق بحركة وتدفق رأس المال العالمي، وهو مكون أساسي من مكونات العولمة. لقد أمضى الخبراء الاقتصاديون المتخصصون

بالتنمية عقودا عديدة من السنين وهم يحاولون استنباط العوامل الكفيلة برفع مستوى الاستثمار في المجتمعات الزراعية المتخلفة. وتمثل أوضح الحلول أمامهم في اجتذاب رأس المال من البلاد التي يتوفر فيها بكثرة - أي من دول العالم المتقدم. وتبعا للنموذج الكلاسيكي الأساسي للاقتصاد العالمي، ينبغي أن يحدث ذلك دون تدخل من أحد؛ أي يجب أن يتدفق رأس المال - آليا - من الاقتصادات المتطورة إلى تلك الأقل تطورا، حيث يرجح أن ترتفع العائدات. لكن كما اشار روبرت لوكاس (الفائز بجائزة نوبل) في مقالة تستشف المستقبل نشرت عام ١٩٩٠، لا يبدو أن ذلك يحدث في الممارسة العملية[٢٤]. وبالرغم من أن بعض الخطوات الإجرائية نحو الاندماج المالي العالمي تشير إلى أن تسعينات القرن العشرين قد شهدت تدفقا ضخما واستثنائيا من رؤوس الأموال التي عبرت الحدود القومية، إلا أن معظم الاستثمارات الخارجية تجري اليوم "داخل" العالم المتقدم. ففي عام ١٩٩٤، لم تذهب إلى الدول الفقيرة (الدول التي يساوي/ أو يقل دخلها القومي عن ثلث معدله في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)[٢٥]، سوى ٣٦٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و١٠٪ من حقيبة الاستثمارات. وبحلول عام ٢٠٠٠، انخفضت حصة الدول الفقيرة إلى حوالي ١٢٪ و ٢٪ على التوالي[٢٦]. واليوم لا تتلقى أفقر الدول أية استثمارات خارجية تقريبا[٢٧]. ومعظم رأس المال المتدفق عبر الحدود ينحصر في الواقع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. فبكل بساطة، يفضل المستثمرون في الدول الغنية الاستثمار في الدول الغنية الأخرى. ولذلك ليس لإجمالي تدفق رأس المال في العقود الأخيرة علاقة وثيقة باتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء؛ أما العامل الحاسم الذي يتحمل المسؤولية فهو عدم تدفق صافي رأس المال من الدول الغنية إلى الفقيرة.

تبعا لأحد مذاهب الفكر الاقتصادي، توفر الجغرافيا والمناخ والأوبئة تفسيرا كافيا لاتساع الهوة وغياب التكافؤ بين الدول الغنية والفقيرة. فالدول البعيدة - جغرافيا - عن الطرق البحرية الرئيسة، والواقعة في المناطق المدارية حيث يتعرض

السكان للأوبئة والأمراض (مثل الملاريا)، يرجح أن تكون فقيرة، إن لم نقل أن القدر قد حكم عليها بمثل هذا المصير[٢٨]. لكن هناك سببا وجيها يدعونا للاعتقاد بأن مفتاح النجاح الاقتصادي يكمن في تبني مؤسسات قانونية ومالية وسياسية توائم الاستثمار والابتكار والإبداع - بغض النظر عن الموقع الجغرافي، وحرارة المناخ، وانتشار الحشرات التي تنقل الأمراض[٢٩]. ولذلك يفضل المستثمرون استثمار أموالهم في بلاد تحمي بشكل فاعل حقوق الملكية الخاصة، رغم ضرورة اعتبار ذلك بمثابة الحد الأدنى المطلوب. في كتاب "ثراء وفقر الأمم"، يوجز ديفيد لانديز هذا الرأي عبر الافتراض بأن نظام الحكم "المثالي للنمو والتنمية" يجب أن يضمن ما يلي:

١ ـ حماية حقوق الملكية الخاصة، وتشجيع الادخار والاستثمار؛

٢ ـ حماية حقوق الحرية الفردية.. ضد انتهاكات الطغيان والاستبداد.. والجريمة والفساد؛

٣ ـ تنفيذ واحترام حقوق وشروط العقود [التجارية]..

٤ ـ وجود حكومة مستقرة.. تخضع لقوانين وأنظمة معروفة ومعلنة..

٥ ـ وتكون سريعة الاستجابة للمطالب..

٦ ـ ونزيهة.. وبعيدة عن المحاباة والمحسوبية..

٧ ـ ومعتدلة، وكفؤة، وغير جشعة.. تبقي الضرائب منخفضة، وتقلص مطالبها بالحصول على الفوائض والمكاسب الاجتماعية..[٣٠].

في دراسة شملت عدة دول وتناولت النمو الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب، استنتج عالم الاقتصاد روبرت بارو أن هناك ستة متغيرات تتصل اتصالا وثيقا بأداء الدول الاقتصادي. منها سيادة حكم القانون وتجنب الإفراط في الإنفاق الحكومي والتضخم [٣١]. ومن المقبول على نطاق واسع الآن أن حقوق الملكية ستحظى على

الأرجح بالاحترام في الدولة التي تخضع السلطة فيها للحكم النيابي/ التمثيلي[٣٢]. وأنظمة الحكم الدستوري المؤسسة على حكم القانون تتمتع بدورها على الأرجح بدورة رأس المال التي تشجع الاستثمارات الخارجية وتشكل رأس المال المحلي في آن معا. وتخلق الهيئة التشريعية النيابية، والنظام المالي القائم على الشفافية، والسلطة النقدية المستقلة، والسوق المنتظمة للسندات المالية، بيئة مؤسسية يمكن أن تزدهر في إطارها كافة أنواع الشركات، لاسيما الشركات المحدودة[٣٣]. أما الديمقراطية، بمعنى وجود هيئة تشريعية قائمة على الاقتراع، فلا تعتبر شرطا أساسيا لا غنى عنه للنمو الاقتصادي؛ والشاهد على ذلك النجاح الاقتصادي الذي حققته مؤخرا الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان وتايلند. بل قد تبطئ الدقرطة التطورَ الاقتصادي للدولة إذا أدى التهور والاستعجال في توسيع الحق الانتخابي إلى إطلاق المطالب الشعبية بتبني سياسات مالية ونقدية ضارة بالاقتصاد. من ناحية أخرى، يرجح أن تستثمر المجتمعات الديمقراطية في مجالي التعليم الجماهيري العام والصحة العامة، مما يؤدي أيضا إلى تعزيز وتدعيم أداء المجتمع الاقتصادي[٣٤]. وبالرغم من أن أداء الأنظمة الاستبدادية في آسيا كان جيدا على الصعيد الاقتصادي، إلا أن معظمها فشل في مناطق العالم الأخرى. الاستثناءات، مثل تشيلي بعد عام ١٩٧٣، ربما ساد فيها حكم القانون في المجال الاقتصادي، لكنه غاب بالتأكيد عن مجال حقوق الإنسان؛ فقد تمتعت حقوق الملكية بحماية لم يحظ بمثلها الشعب التشيلي تحت حكم الديكتاتور اوغستو بينوشيه.

في مجال هذه المؤسسات الاقتصادية والقانونية والسياسية بالذات أخفق العديد من الدول الفقيرة. وجرت محاولات كثيرة خلال السنوات الماضية لمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي بواسطة القروض والمعونات. وفي الحقيقة، قدمت الدول الغربية حوالي تريليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٥) على شكل منح ومعونات لا ترد إلى الدول

الفقيرة بين عامي ١٩٥٠- ١٩٩٥. لكن هذه المساعي والجهود أعطت نتائج هزيلة، ويعود السبب بشكل رئيس إلى افتقار الدول المتلقية إلى المؤسسات السياسية والقانونية والمالية الضرورية لتحويل المعونات إلى مشروعات منتجة[٣٥]. ويحمل الحكام المستدون والفاسدون جزءا كبيرا من مسؤولية هذا الفشل الاقتصادي[٣٦]. ومعظم الأموال التي تدفقت على الدول الفقيرة تسربت إلى الخارج - إلى الحسابات المصرفية في سويسرا - نظرا لأن الحكام الفاسدين أودعوا ما نهبوه من أموال في الدول الأجنبية[٣٧]. وتوصلت إحدى الدراسات التي تناولت ثلاثين من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى أن الرقم الإجمالي لرأس المال الذي هرب من المنطقة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٦، بلغ ١٨٧ مليار دولار، وهذا يعني ضمنا أن النخبة الحاكمة في أفريقيا تملك أصولا مالية في الخارج تعادل نسبة ١٤٥٪ من الديون العامة التي تثقل كاهل هذه الدول. واستنتج الخبيران اللذان قاما بهذه الدراسة أن "ثمانين سنتا من كل دولار تستدينه الدول الأفريقية يعود إلى الخارج مع هروب رأس المال في السنة نفسها"[٣٨]. ويبدو أن هناك علاقة وثيقة تربط بين الإخفاق الاقتصادي في دول جنوب الصحراء الكبرى وبين الغياب المعمم لحكم القانون والمسؤولية السياسية؛ خمس دول فقط من بين خمسين يمكن اعتبارها اليوم ديمقراطية ليبرالية في أفريقيا[٣٩].

لربما يكون أفضل دليل يثبت الحجة المؤسسية هو إمكانية تحقيق الازدهار الاقتصادي بواسطة المؤسسات السليمة والمناسبة حتى من قبل الدول التي لا تتمتع بموقع جغرافي مهم. فقد حظيت بوتسوانا بأسرع معدلات نمو لمتوسط دخل الفرد في العالم خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية، بالرغم من عدم تميزها بالموقع الجغرافي المناسب، والمناخ الملائم، والموارد الطبيعية، مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى في جنوب الصحراء الكبرى. وتبعا لإحدى الدراسات التحليلية التي صدرت مؤخرا، فإن السبب الرئيس وراء نجاح بوتسوانا يرجع إلى تبنيها مؤسسات جيدة وكفؤة:

النظام الأساسي للقانون والعقود عمل بشكل معقول وجيد. وعمليات النهب في القطاعين العام والخاص محدودة جدا. وبالرغم من العائدات الكبيرة من الماس، إلا أن ذلك لم يؤد إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي أو الصراع من أجل السيطرة على هذا المصدر. واستطاعت الحكومة الحفاظ على الحد الأدنى من بنية الخدمة العامة التي ورثتها عن البريطانيين، ثم طورتها إلى نظام قائم على الجدارة والأهلية، لتصبح طبقة بيروقراطية كفؤة لم ينخرها الفساد (نسبيا).. علاوة على ذلك، استثمرت الحكومة في البنية التحتية، والتعليم، والصحة. وتمتعت السياسة المالية بالذكاء والحذق إلى حد بعيد، وظلت معدلات الصرف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجوهريات"[٤٠].

استطاعت بوتسوانا على وجه الخصوص تطوير مؤسسات وظيفية من الملكية الخاصة، "وفرت الحماية لحقوق الملكية العائدة للمستثمرين الفعليين والمحتملين، والاستقرار السياسي، وضمنت تقييد النخب السياسية بواسطة النظام السياسي ومشاركة قطاعات عريضة من المجتمع"[٤١].

أجريت تجارب مفيدة ومنظمة في أوروبا وآسيا كلتيهما بعد عام ١٩٤٥ لمعرفة الأداء الاقتصادي للسكان المتماثلين عمليا - على صعيد البيئة والوضع والثقافة - تحت مظلة نظم مؤسسية متباينة. وأكدت التجارب الشديدة الاختلاف للدولتين الألمانيتين والدولتين الكوريتين أن المؤسسات تلعب بالفعل دورا حاسما في التنمية والتطور. وهذا ما أثبتته أيضا تجربة بقاء مدينة صينية واحدة - هي هونغ كونغ - خاضعة للنظام الإمبراطوري الليبرالي البريطاني، وجزيرة صينية واحدة - هي تايوان - تحت نظام لا يختلف كثيرا برعاية الولايات المتحدة، فيما ظلت باقي أرجاء البلاد تكابد شقاء وبؤس حكم ماو تسي تونغ الاستبدادي الماركسي.

تبقى غالبية الدول الفقيرة على حالها لأنها تفتقد المؤسسات السليمة، ناهيك عن المؤسسات المناسبة لتشجيع الاستثمار. ونظرا لأن أنظمة الحكم الاستبدادية لا

تعتبر نفسها مسؤولة أمام مواطنيها، فهي أكثر عرضة للفساد مقارنة بالدول التي ترسخ فيها حكم القانون. والفساد بدوره يكبح ويثبط التنمية الاقتصادية بطرائق متعددة، مما يؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن تشكيل رأس المال المادي وتحسين رأس المال البشري من خلال نظام أفضل للتعليم والرعاية الصحية. وتبعا للاتحاد الأفريقي، تعادل تكاليف الفساد حوالي ربع إجمالي الناتج المحلي الأفريقي[٤٢] علاوة على ذلك، تعتبر البلاد الفقيرة أكثر تعرضا لأخطار الحروب الأهلية مقارنة بالدول الغنية، مما يزيد فقرها فقرا. وفي غياب الوسائل والأساليب السلمية لمحاسبة الحكام الديكتاتوريين، يصبح العنف السياسي أكثر احتمالا. لكن ما إن تندلع الحرب الأهلية حتى تصير أسلوبا حياتيا سائدا. هذه الحلقة المفرغة موجودة الآن فعلا في العديد من الدول الفقيرة، وذلك مع تقاتل أمراء الحرب المتنافسين من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، ومزارع الحشيش، وحتى المعونات الخارجية، وتجنيد عصابة بعد أخرى من الشباب الفقراء الجهلة الذين يعانون من انسداد آفاق المستقبل والحياة ولا يجدون وسيلة لكسب العيش سوى الانخراط في الحرب[٤٣]. المشكلة لا تقتصر على أفريقيا؛ كولومبيا أيضا سقطت في خضم هذه الدوامة المرعبة.

مما لا شك فيه أن كلا من هذه "الدول الفاشلة" قد أخفقت بطريقتها الخاصة المميزة. لكنها تشترك أيضا في العديد من أوجه الشبه. من بين أفقر دول العالم جمهورية أفريقيا الوسطى، وأوغندا، ورواندا، وتشاد، وطاجيكستان، والنيجر، وإريتريا، وغينيا - بيساو، وليبريا، وسيراليون، وبوروندي، وأثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، والصومال. وعلاوة على فقرها المدقع، فإن متوسط عمر الفرد فيها لا يتجاوز الأربعين سنة، كما غابت عنها جميعا أنظمة الحكم الديمقراطية الليبرالية، وعانت كلها - في الماضي أو الحاضر - من شكل من أشكال الحرب[٤٤]. في معظم الحالات، يكمن الأمل الوحيد في المستقبل على ما يبدو في تدخل أية قوة خارجية قادرة على بناء القاعدة المؤسسية الأساسية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية.

الجدول (٧)

الفقر، الحرب الأهلية، غياب الحرية

الدولة	متوسط دخل الفرد (بأسعار الدولار الحالية)	تقديرات تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (الدولار = ٠,٩٣٧)	الحقوق السياسية (الأفضل: ١ الأسوأ: ٧)	الحقوق المدنية (الأفضل: ١ الأسوأ: ٧)	سنوات الحرب الأهلية
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٦٠	٠,٣٦٣	٥	٥	٢٠٠١
أوغندا	٢٥٠	٠,٤٨٩	٦	٤	١٩٧١-٧٢، ١٩٧٧-٧٩، ١٩٨١-٩١، ١٩٩٤-٩٥، ١٩٩٦-٢٠٠١
رواندا	٢٣٠	٠,٤٢٢	٧	٥	١٩٩٤-٩٥، ١٩٩٦-٢٠٠١
تشاد	٢٢٠	٠,٣٧٦	٦	٥	١٩٦٥-٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠,١٩٩١-٩٤، ١٩٩٧-٢٠٠١
طاجيكستان	١٨٠	٠,٦٧٧	٦	٥	١٩٩٢-٩٣، ١٩٩٤-٩٦، ١٩٩٨
النيجر	١٧٠	٠,٢٩٢	٤	٤	١٩٩٠-٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٧
إريتريا	١٦٠	٠,٤٤٦	٧	٦	١٩٩٨-٢٠٠٠
غينيا - بيساو	١٥٠	٠,٣٧٣	٤	٥	١٩٦٣-٦٤، ١٩٦٥-٧٣، ١٩٩٨، ١٩٩٩
ليبريا	١٥٠	غير متوفر	٦	٦	١٩٨٠، ١٩٨٩-٩٦، ٢٠٠٠-٠١
سيراليون	١٤٠	٠,٢٧٥	٤	٤	١٩٩١-٢٠٠٠

بوروندي	١٠٠	٠,٣٣٧	٦	٥	١٩٦٥، ١٩٩٠-٩٢، ١٩٩٥-٩٦، ١٩٩٧-٢٠٠١
إثيوبيا	١٠٠	٠,٣٥٩	٥	٥	١٩٦٠، ١٩٦٢-٦٧، ١٩٦٨-٧٣، ١٩٧٤-٩١، ١٩٩٦-٩٧، ١٩٩٨-٢٠٠١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩٠	٠,٣٦٣	٦	٦	١٩٦٠-٦٢، ١٩٦٤-٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨-٢٠٠٠، ٢٠٠١
أفغانستان	غير متوفر	غير متوفر	٦	٦	١٩٧٨-٢٠٠١
الصومال	غير متوفر	غير متوفر	٦	٧	١٩٧٨، ١٩٨١-٩٦

العولمة

لنفكر إذن بالإمبراطورية الليبرالية كند سياسي للعولمة الاقتصادية. وإذا كان الانفتاح الاقتصادي - التجارة الحرة، حرية انتقال العمالة، حرية حركة رأس المال - يساعد على النمو، وإذا زاد احتمال تشكل رأس المال حيث يسود حكم القانون ولا ينخر الفساد الحكومة، فإن من المهم عدم الاكتفاء بمعرفة كيفية عولمة النشاط الاقتصادي فقط، بل كيفية نشر المؤسسات المفيدة اقتصاديا في مختلف أرجاء العالم، إضافة إلى الآلية الضرورية لنشرها.

حقيقة أن العولمة تنطبق على السياسة إضافة إلى الاقتصاد هي إحدى الرسائل المستخلصة من الجدول (٨). العمود الأول يدرج ما يمكن اعتباره بمثابة معطيات ووقائع حول العالم الذي نسكنه، الثاني يعدد تلك الأشياء التي يمكن أن تتدفق وتنتقل في أرجائه؛ الثالث يحدد الآليات التي تسهل التدفق والانتقال؛ الرابع يشير إلى الوسائط التي تشغل هذه الآليات؛ الخامس يعدد السياسات التي تسمح لتلك الآليات بالعمل؛ السادس يعدد الأنظمة الدولية المحتملة.

الجدول (٨)

العولمة: نظرة عامة

المعطيات (أكثر أو أقل)	التدفق	الآلية	الواسطة	السياسة	النظام الدولي
قوانين الفيزياء: الجاذبية، القانون الثاني للديناميكا الحرارية.. إلخ	مرض	الطبيعة	لا يوجد	حرية الهجرة	فوضى
المناخ	سلع/بضائع	تقانة المواصلات	شركات	تجارة حرة	ليبرالي
طبوغرافيا	رأس المال	تقانة الاتصالات	غير حكومية	تدفق نقدي حر	استبدادي
موارد طبيعية	عمالة		حكومية	تدفق معلومات حر	إمبراطوري
سيادة الكائنات المعادية للبشر	تقانة		حكم القانون		
البيولوجيا البشرية	خدمات مؤسسات معرفة أزمات		شفافية مالية	معايير نقدية	

ينزع الخبراء الاقتصاديون والمؤرخون الاقتصاديون على حد سواء إلى تركيز بؤرة اهتمامهم على تدفق السلع ورأس المال والعمالة حين يتناولون تاريخ العولمة. لكن هناك أشياء أخرى يمكن أن تتدفق وتنتقل على مستوى العالم، إذ لا يقتصر

الأمر على تدفق التقانة والخدمات بل المؤسسات والمعرفة والثقافة أيضا. كما أن هناك أحداثا محددة، مثل اندلاع ثورة أو إفلاس مصرف، يمكن أن تنتقل بواسطة نوع من التقليد أو المحاكاة عبر العالم[٤٥]. أما المرض الوبائي فقد "تعولم" قبل كل هذه الأشياء. ولا يمكن فهم تاريخ القرن الرابع عشر دون معرفة شيء عن الطاعون الدبلي*. وما كان بمقدور الأوروبيين فتح الأمريكيتين بهذه السهولة (في الفترة الممتدة بين أواخر القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر) لولا انتقال الأمراض الوبائية المعدية التي أهلكت القسم الأعظم من السكان الأصليين. مع الأمراض المعدية، أحضر الفاتحون والمستعمرون التقانة، والمؤسسات، والأفكار: البارود، الحصان، المسيحية بمختلف كنائسها، مفاهيم وأفكار الأوروبيين حول الملكية، والقانون، والحكم. وبرغم بطء وغرابة عملية الدقرطة العالمية منذ سبعينات القرن الثامن عشر، إلا أنها تفسر وتبين الطريقة التي يمكن أن تنتشر بواسطتها المؤسسات والأفكار على الصعيد العالمي، تماما مثل تبادل البضائع والسلع عبر الحدود أو المال المستثمر في الخارج. ولا شك في أن لظاهرة انتشار العدوى، المألوفة لدارسي ومحللي الأسواق المالية الدولية، نسختها السياسية المطابقة ممثلة في انتشار الأوبئة الثورية العالمية بعد أعوام ١٧٨٩ و١٨٤٨ و١٩١٧ و١٩٨٩.

إذا وضعنا جانبا آليات العالم الطبيعي، الذي يمكن أن ينشر فعلا الأوبئة المعدية (دون أن ننسى العامل البشري المساعد في هذا السياق)، فإن كل هذه الأشياء المختلفة تمكنت من عبور العالم بسبب التقدم الذي حققته تقانة النقل والمواصلات والاتصالات. والأهم من كل ذلك أن التحسينات التي أدخلت على تصميم السفن العابرة للمحيط، وزيادة عددها، هي التي أدت إلى عولمة الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، رغم أن أسس هذه الثورة ترسخت في وقت أبكر نتيجة تقدم علوم الملاحة والطب والقوة الميكانيكية الدافعة. لكن التقدم المستمر

* Bubonic Plague: مرض بكتيري معد تظهر فيه أورام في الغدد الليمفاوية. (المترجم)

الـذي حققتـه تقانـة النقـل والمواصـلات والاتصـالات - اخـتراع الطـائرات، والبـث اللاسـلكي، والأقمـار الصـناعية في الفضـاء - لم يشـكل في حـد ذاتـه ضـمانا لاسـتمرارية العولمـة الاقتصـادية. فقـد جـرى الاعتمـاد - ومـا زال - علـى الوسـائط الخاصة والعامة التي تتحكم بوسائل الاتصالات. في منتصف القرن العشرين، أدت تعديات الحكومات على الحياة الاقتصادية إلى عكس مسار الاندماج الاقتصادي في الحقبـة السـابقة علـى عـام ١٩١٤، وذلـك مـع تـبني المزيـد مـن أنظمـة الحكـم سياسات معادية لحرية المبادلات التجارية الدولية.

يميل المؤرخون الاقتصاديون إلى تركيز انتباه أكبر على الطرائق التي تستطيع الحكومـات عبرهـا تسـهيل العولمـة مـن خـلال إزالـة مختلـف القيـود والعوائـق (البنـود الأربعـة الأولى مـن العمـود الخـامس، الجـدول (٨)، مقارنـة بـالطرائق الأخـرى الـتي تستخدمها لترويج وتشجيع العولمة بصورة أكثر فاعلية. لكـن تـاريخ انـدماج أسـواق السلع العالمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر يتعذر فصله عن نسق التنافس الإمبراطـوري بـين البرتغـال وإسـبانيا وهولنـدا وفرنسـا وبريطانيـا. فإيجـاد الأسـواق العالمية للتوابل والأنسجة والبن والشاي والسكر كان من عمل شركات احتكارية مثل شركتي الهند الشرقية الهولندية والإنكليزية، حيث انخرطت كل منهما في الوقت نفسه في تنافس تجاري وبحري على حصص السوق. وبذات الطريقة، ارتبط انتشار التجارة الحرة وتدويل أسواق رأس المال في القرن التاسع عشر ارتباطا وثيقا وجوهريا بتوسع القوة الإمبراطورية البريطانية. من ناحية أخرى، كان انهيار العولمة في منتصف القرن العشرين عاقبة لزومية إلى حد بعيد للتحديات المكلفة والباهظة والمدمرة الـتي واجهـت الهيمنـة البريطانيـة مـن قبـل ألمانيـا وحلفائهـا في عـامي ١٩١٤ و١٩٣٩. ولم يكن هنـاك مـا يفـوق الحـربين العـالميتين في القـدرة علـى الترويـج لنمـاذج المنظومـة الاقتصـادية البديلـة لتلـك الناظمـة للسـوق العالميـة الحـرة. لقـد شـنت الحـرب ضـد التجـارة البحريـة في حـين أن مختلـف التجـارب الـتي جـرت وقـت الحـرب حـول

السيطرة على التجارة والقطع الأجنبي، والتوزيع المركزي للمواد الخام، وتقنين الاستهلاك، هي التي شكلت مصدر إلهام النظريات التي ظهرت وقت السلم حول التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي وغيره. ولا بد أن عولمة الحرب في القرن العشرين تحمل جزءا كبيرا من مسؤولية انهيار التجارة الدولية، وتدفق رأس المال، وانتقال العمالة في منتصف القرن.

يقال إن أي نظام عالمي يعتمد على عدد وافر من الدول/ الأمم المستقلة المتساوية نظريا هو أفضل نظام مصمم لمضاعفة الاندماج الاقتصادي ونشر المؤسسات المتصلة بنجاح الأسواق الحرة، لكن ذلك بالتأكيد ليس حقيقة بدهية لا تحتمل النقاش[٤٦]. في العالم المثالي ستكون التجارة الحرة أمرا طبيعيا. إلا أن التاريخ والاقتصاد السياسي ينفيان ذلك. فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية خطوات عظيمة لتقليص الحواجز الجمركية التي فرضتها الذهنية المهيمنة خلال حقبة الكساد الكبير، لكن تحت مظلة نظام بريتون وودز نظمت حركة رأس المال العالمي بشكل صارم وبقيت حتى الثمانينات على حالها بعد انهيار نظام معدلات الصرف الثابتة. ولم تضمحل معارضة السياسات الاقتصادية الليبرالية كليا حتى في الحقبة الجديدة من العولمة الحالية؛ فما زالت هناك حواجز هائلة تعيق حركة العمال والمنتجات الزراعية. وبغض النظر عن درجة إقناع الحجج المقدمة لصالح الانفتاح الاقتصادي، إلا أن الدول/ الأمم ما زالت على ما يبدو متشبثة بالتعرفة والحصص والدعم الحكومي. وخلافا لذلك، فرض الانفتاح الاقتصادي في الحقبة الأولى من العولمة (من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى) من قبل القوى الاستعمارية لا على المستعمرات الآسيوية والأفريقية فقط، بل على أمريكا الجنوبية، وحتى على اليابان[٤٧]. وبصورة أكثر دقة، انتشرت التجارة الحرة بسبب قوة بريطانيا ونموذج بريطانيا. لسوف نعود الآن إلى العصر الأول من "العولمة الإنكليزية" وذلك لتقييم تكاليفها ومكاسبها وفوائدها في آن معا.

العولمة الإنكليزية

بقيت النخبة السياسية البريطانية والناخبون البريطانيون، طيلة الفترة الممتدة من أربعينات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين، على ارتباط محكم بالمبدأ القائم على سياسة عدم التدخل الحكومي في الاقتصاد وحرية المرور – وممارسة "الخبز الرخيص". وهذا يعني بالتأكيد أن التعرفة الجمركية البريطانية أكثر انخفاضا من تلك التي تطبقها جاراتها الأوروبيات[٤٨]؛ كما يعني أيضا انخفاض التعرفة الجمركية في معظم أصقاع الإمبراطورية البريطانية. أما التخلي عن السيطرة الرسمية على مستعمرات بريطانيا فقد أدى حتما إلى ارتفاع التعرفة والرسوم الجمركية بغرض عرقلة دخول الصادرات البريطانية إلى أسواق هذه المستعمرات، إضافة إلى أشكال أخرى من القيود التجارية؛ والدليل على ذلك السياسات الحمائية التي تبنتها الولايات المتحدة والهند بعد أن نالت كل منهما استقلالها، إضافة إلى أنظمة التعرفة التي تبنتها الإمبراطوريات المنافسة لبريطانيا منذ أواخر سبعينات القرن التاسع عشر. وبغض النظر عما إذا نظرنا إلى الرسوم المفروضة على المنتجات الأساسية أو على تلك المصنعة، فقد كانت بريطانيا أقل القوى الإمبراطورية تمسكا بالسياسة الحمائية. في عام ١٩١٣، بلغت معدلات التعرفة الجمركية المفروضة على الواردات من المنتجات المصنعة ١٣٪ في ألمانيا، وأكثر من ٢٠٪ في فرنسا، و٤٤٪ في الولايات المتحدة، و٨٤٪ في روسيا. أما في بريطانيا فكانت صفرا[٤٩].

تبعا لأحد التقديرات، بلغت الفائدة الاقتصادية لبريطانيا جراء فرض التجارة الحرة نسبة تراوحت بين ١,٨ – ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٥٠]. لكن ماذا عن الفائدة التي جنتها بقية دول العالم؟ حسب تعبير السير جون غراهام، الإصلاحي

المؤيد لحرية التجارة، كانت بريطانيا "السوق العظيمة لتجارة العالم"[٥١]. وكانت سوقها المحلية، إضافة إلى أسواق معظم إمبراطوريتها، مفتوحة بدرجة أو بأخرى لكل القادمين الجدد لبيع بضائعهم كما يريدون. ويبدو الدليل الذي يثبت أن استمرار بريطانيا في انتهاج سياسة حرية التجارة قد أفاد مستعمراتها واضحا لا لبس فيه. وذلك في وقت تزايد فيه تبني السياسات الحمائية. فبين سبعينات القرن التاسع عشر وعشرينات القرن العشرين، ارتفعت حصة المستعمرات من واردات بريطانيا من الربع إلى الثلث[٥٢]. وبشكل أكثر عمومية، أدت معارضة السلطات الاستعمارية البريطانية للسياسة الحمائية إلى انخفاض دراماتيكي في الأسعار نتيجة العولمة التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر[٥٣]. في هذه الحالة، ينبغي التمييز بين غالبية المستعمرات، التي فرضت عليها التجارة الحرة، وبين نخبة قليلة ضمنت، عبر منحها "حكومات مسؤولة"، الحق بوضع تعرفتها الجمركية الخاصة. فعلت ذلك كندا عام ١٨٧٩، وحذت حذوها أستراليا ونيوزيلندا[٥٤]. علاوة على ذلك، بدا أن هناك علاقة إيجابية تصل بين فرض هذه الرسوم والتعريفات والنمو الاقتصادي لما أصبح يعرف باسم "دول الكومنويلث المستقلة" - وهو اكتشاف أربك على ما يبدو أنصار "الانفتاح" الاقتصادي غير المشروط[٥٥]. الأمر الذي أفرز مضامين مهمة بالنسبة للتاريخ الاقتصادي للإمبراطورية البريطانية. وإذا استفادت كندا وغيرها من دول الكومنويلث من السياسة الحمائية، يصبح السؤال المطروح هو: هل سيكون أداء الهند أفضل لو فرضت هذه الرسوم والتعريفات؟ ما يسعد الاقتصاديين الليبراليين الصعوبة التي تواجه الحجج والبراهين في هذا السياق. أولا، الرسوم التي فرضتها كندا وغيرها كانت مصممة لرفع العائدات، وليس لمنع الواردات. وأتى النمو الكندي من صادرات المنتجات الزراعية، لا من خلال استيراد البدائل بواسطة المصنعين المحليين[٥٦]. ثانيا، الحجة تتجاهل التأثيرات الأشد ضررا للتجارة المقيدة على المنتجين الرئيسيين خلال ثلاثينات القرن العشرين. كانت فترة الكساد الكبير

صعبة وقاسية على الجميع، لكنها بدت أكثر صعوبة وقسوة على المنتجين الرئيسيين خارج نظام التفضيل الإمبراطوري مقارنة بأولئك الذين ينضوون تحت لوائه.

إذن، يبدو أن من المتعذر دحض الدليل الذي يثبت تشجيع ورعاية الإمبراطورية البريطانية لدمج أسواق السلع والمنتجات المصنعة على مستوى العالم. ولولاها لما حدث مثل الحراك والانتقال للعمالة. صحيح أن الولايات المتحدة المستقلة كانت الوجهة الأكثر إغراء للمهاجرين في القرن التاسع عشر، لكن مع زيادة القيود الأمريكية المفروضة على الهجرة، ارتفعت بشكل لافت أهمية دول الكومنويلث البيضاء كوجهة تجذب المهاجرين البريطانيين، حيث اجتذبت حوالي ٥٩٪ منهم بين عامي ١٩٠٠- ١٩١٤، و٧٥٪ بين عامي ١٩١٥- ١٩٤٩، و٨٢٪ بين عامي ١٩٤٩- ١٩٦٣[٥٧]. كان لذلك تبعات توزيعية هامة. وكثيرا ما قدمت الحجة على أن حصة الأسد من عائدات الإمبراطورية تدفقت إلى مجموعة صغيرة من المستثمرين النافذين سياسيا. لكن تأثير الهجرة الجماعية إلى الدول الغنية في ثرواتها والفقيرة في اليد العاملة، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا، تمثل في تخفيف حدة حالة عدم المساواة على الصعيد العالمي[٥٨]. ولا يجب أن يغيب عن بالنا العدد الكبير من الآسيويين الذين غادروا الهند والصين للعمل بعقود رسمية لفترات محددة مقابل السماح لهم بالبقاء في البلاد الجديدة، ومعظمهم عمل في المزارع والمناجم البريطانية خلال القرن التاسع عشر. ولربما هاجر عدد يصل إلى ١.٦ مليون هندي تبعا لهذا النظام، الذي يقف في المنطقة الوسطى بين العمل المجاني (السخرة) والعمل المأجور[٥٩]. وليس ثمة مجال للشك في أن الغالبية العظمى منهم قد عانت من مشقات صعبة وظلم شديد؛ بل كان من الأفضل بالنسبة لبعضهم البقاء في الوطن[٦٠]. لكن مرة أخرى، لا يمكن أن ندعي بأن حشد واستخدام هذه العمالة الآسيوية الرخيصة وغير الماهرة - لجني الصمغ أو التنقيب في مناجم الذهب ربما - لم تكن لهما أهمية اقتصادية.

الأهم من كل ذلك، أن الإمبراطورية البريطانية - وهنا يتجلى خطأ روزفلت وغيره من منتقدي الإمبراطورية - كانت بمثابة المحرك لدمج الأسواق الرأسمالية العالمية. فبين عامي ١٨٦٥- ١٩١٤، تدفق مبلغ يتجاوز ٤ مليارات جنيه من بريطانيا إلى باقي دول العالم، مما وفر لها موقعا تاريخيا فذا وغير مسبوق كدائن للذهب الصافي. كانت بريطانيا "مصرفي العالم" في واقع الأمر، أو على وجه الدقة، بنك سندات العالم. وبحلول عام ١٩١٤، وصل إجمالي الأصول البريطانية في الخارج إلى مبلغ يتراوح بين ٣,١ — ٤,٥ مليار جنيه، مقابل إجمالي الناتج المحلي الذي لم يتجاوز ٢,٥ مليار جنيه[٦١]. هذه الحقيبة كانت عالمية أصيلة: إذ ذهبت نسبة ٤٥٪ من الاستثمارات البريطانية إلى الولايات المتحدة، ومستعمرات المستوطنين البيض، و ٢٠٪ إلى أمريكا اللاتينية، و١٦٪ إلى آسيا، و١٣٪ إلى أفريقيا، مقارنة بنسبة ٦٪ ذهبت إلى أوروبا[٦٢]. ومن بين كل رأس المال البريطاني الذي جمع من خلال الإصدارات العامة للسندات المالية، تساوت نسبة السندات التي ذهبت إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين عامي ١٨٦٥ - ١٩١٤ مع تلك التي ذهبت إلى المملكة المتحدة ذاتها[٦٣]. ولم يطرأ على هذا النمط تغير يذكر نتيجة آثار الحرب العالمية الأولى وحقبة الكساد الكبير[٦٤]. ومثلما هو معروف تماما، اتخذت الاستثمارات البريطانية في الاقتصادات النامية بصورة رئيسية شكل حقيبة استثمارية في البنى التحتية، لاسيما السكك الحديدية ومنشآت الموانئ البحرية. لكن البريطانيين وظفوا أيضا مبالغ ضخمة (ليس من السهل حسابها) في المزارع بشكل مباشر لإنتاج محاصيل نقدية جديدة مثل الشاي والبن والنيلة والمطاط.

قدمت الحجج والدلائل على وجود شيء من "تأثير لوكاس" في الحقبة الأولى من العولمة - بكلمات أخرى، اجتذبت رأس المال البريطاني الدول التي تمتعت بمتوسط دخل مرتفع أكثر من الدول الفقيرة نسبيا[٦٥]. لكن الانحياز إلى تفضيل الدول الغنية كان أقل صراحة ووضوحا من حاله الآن. في عام ١٩٩٧، لم تتجاوز

نسبة رأس المال العالمي المستثمر في الدول التي يعادل/ أو يقل فيها دخل الفرد عن خمس معدلاته في الولايات المتحدة خمسة في المائة تقريبا. أما في عام ١٩١٣ فقد بلغت ٢٥٪[٦٦]. كما لم تتجاوز حصة الدول النامية من إجمالي الخصوم المالية العالمية نسبة ١١٪ عام ١٩٩٥، مقارنة بـ ٣٣٪ عام ١٩٠٠، و٤٧٪ عام ١٩٣٨[٦٧]. في عام ١٩١٤، كان نصف رأس المال العالمي تقريبا مستثمرا في الدول التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ثلث مستواه في بريطانيا أو أقل[٦٨]، وامتلكت بريطانيا حوالي خمسي إجمالي المبلغ المستثمر في هذه الدول الفقيرة. التغاير مذهل وملفت بين الماضي والحاضر: ففي حين تفضل الاقتصادات الغنية اليوم "مقايضة" رأس المال مع بعضها بعضا، متجاهلة ومتجاوزة الدول الفقيرة عموما، فإن الاقتصادات الغنية قبل قرن من الزمان كانت أكثر توازنا مع الدول الأقل حظا في العالم.

هنالك مخاطرة على الدوام في الاستثمار في المناطق النائية؛ وترتفع عموما معدلات ما يدعوه الاقتصاديون بـ "اللا تساوق المعلوماتي"، كلما بعدت المسافة بين المقرض والمقترض[٦٩]. كما أن الدول الأقل تقدما تكون أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلمَ إذن كان المستثمرون قبل عام ١٩١٤ على استعداد للمخاطرة بهذه النسبة المرتفعة من مدخراتهم من خلال شراء السندات أو الأصول المالية الأخرى في الدول البعيدة؟ أحد الأجوبة المحتملة يتمثل في أن تبني قاعدة الذهب من قبل الدول النامية منح المستثمرين نوعا من "خاتم المصادقة على الإدارة الجيدة"[٧٠]. في عام ١٨٦٨، لم تكن سوى عملات بريطانيا وعدد من الدول التابعة لها اقتصاديا - البرتغال، مصر، كندا، تشيلي، أستراليا - قابلة للتحويل إلى ذهب عند الطلب. أما فرنسا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد النقدي اللاتيني، إضافة إلى روسيا، وإيران، وبعض دول أمريكا اللاتينية فكانت تتبع "قاعدة المعدنين" (الذهب والفضة). لكن بحلول عام ١٩٠٨، لم يبق سوى الصين وإيران وحفنة من دول أمريكا اللاتينية على قاعدة الفضة. وأصبحت قاعدة الذهب

في واقع الأمر تمثل النظام النقدي العالمي، رغم أن عددا من الدول الآسيوية، خصوصا الهند، تبنت في الممارسة العملية قاعدة الصرف بالذهب (حيث العملات المحلية قابلة للتحويل إلى الجنيه الإسترليني لا الذهب)، بينما لم تحافظ بعض الاقتصادات "اللاتينية" في أوروبا وأمريكا على قابلية تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب على الصعيد التقني[٧١]. لربما شجع هذا النظام العالمي القائم على معدلات الصرف الثابتة التجارة الدولية. أما التشبث بالذهب فكان بمثابة إشارة أيضا إلى الإصلاح النقدي والمالي الذي زعم أنه سهل دخول الدول "المحيطية" (في الأطراف) إلى الأسواق الرأسمالية في أوروبا الغربية (المركز). إنه آلية التزام، طريقة للتوكيد على أن الحكومة سوف تتجنب السياسات المالية والنقدية غير المسؤولة، مثل طبع أوراق العملة أو التخلف عن الوفاء بالديون[٧٢]. إن الالتزام بقابلية التحويل إلى الذهب قلص، تبعا لأحد التقديرات، العائد على سندات الدولة بحوالي أربعين نقطة[٧٣]. وبتعبير أكثر بساطة، كان يعني ذلك أن بإمكان الدول التي تتبنى قاعدة الذهب أن تقترض بسعر أقل حين تذهب خانعة إلى سوق لندن للسندات.

لكن العضوية في نظام قاعدة الذهب كانت - كالتزام مشروط - أكثر من مجرد وعد بضبط النفس تحت بعض الظروف المعينة. فالدول التي تبنت قاعدة الذهب احتفظت بالحق بتعليق التحويل في حالات الطوارئ، مثل الحرب أو الثورة أو التدهور المفاجئ في أوضاع التجارة. في الحقيقة، كانت مثل هذه الحالات الطارئة أمرا شائعا قبل عام ١٩١٤. وعانت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي جميعا من أزمات مالية ونقدية خطيرة بين عامي ١٨٨٠ - ١٩١٤. وبحلول عام ١٨٩٥، انخفضت قيمة عملات الدول الثلاث حوالي ٦٠٪ مقابل الجنيه الإسترليني. وكانت لذلك مضامين وتبعات خطيرة على قدراتها على خدمة ديونها الخارجية التي اقترضتها بالعملة الصعبة (الإسترليني عادة) لا بالعملات المحلية. تخلفت الأرجنتين عن الوفاء بديونها بين عامي ١٨٨٨ - ١٨٩٣، والبرازيل في عامي ١٨٩٨ و١٩١٤. بكلمات أخرى، لم

يكن لدى المستثمرين الذين اعتمدوا على تبني الدولة لقاعدة الذهب ضمان يؤكد أنها لن تتخلف عن الوفاء بديونها (في الحقيقة، زادت بعض الدول من فرص تخلفها عن الوفاء بالتزاماتها وذلك بطلب الذهب خلال سنوات قلة العرض النسبي بين منتصف سبعينات ومنتصف تسعينات القرن التاسع عشر، نظرا لأن انخفاض أسعار السلع جعل من الأصعب عليها الحصول من الصادرات على العملة الصعبة التي تحتاجها لخدمة ديونها الخارجية - المقدرة بالذهب).

تبدى الفارق عموما في نوع الالتزام الذي حدث مع فرض الحكم البريطاني المباشر. وبلغ ذلك حد ضمان "عدم التخلف عن الوفاء بالدين" دون قيد أو شرط؛ أما حالة عدم اليقين الوحيدة التي توجب على المستثمرين مواجهتها فهي مدة استمرار الحكم البريطاني. قبل عام ١٩١٤، وبرغم نمو الحركات القومية في المستعمرات - بدءا من أيرلندا وصولا إلى الهند - كان الاستقلال السياسي ما يزال يبدو احتمالا بعيدا، حتى مع منح المستعمرات الرئيسية التي يسكنها المستوطنون البيض استقلال سياسيا ذاتيا محدودا. علاوة على ذلك، فرض البريطانيون مجموعة متميزة من المؤسسات على مستعمراتهم تعزز على الأرجح القدرة على اجتذاب المستثمرين: لم يقتصر ذلك على العملة المعتمدة على الذهب فقط، بل الانفتاح الاقتصادي أيضا (حرية التجارة إضافة إلى حرية حركة رأس المال)، والميزانيات المتوازنة - ناهيك عن حكم القانون (على وجه الخصوص، حقوق الملكية على الطراز الإنكليزي)، والإدارة النظيفة نسبيا التي لم ينخرها الفساد[٧٤]. بكلمات أخرى، في حين أن المستثمرين الذين وظفوا أموالهم في الدول المستقلة التي تعتمد قاعدة الذهب لم يحصلوا على أكثر من وعد بعدم طبع أوراق العملة، فإن المستثمرين الذين اختاروا المستعمرات كان بمقدورهم الاعتماد لا على مجرد النظام المالي الآمن فقط بل على سلسلة كاملة من "السلع والمنافع العامة" في العصر الفيكتوري. ولذلك فإن من الطبيعي ألا يعتبر المستثمرون أستراليا أكثر موثوقية (في سداد ديونها) من الأرجنتين أو أن كندا أكثر موثوقية من تشيلي.

يمكننا قياس "التأثير الإمبراطوري" في تدفق رأس المال العالمي بطريقتين اثنتين: حجم رأس المال المستثمر في المستعمرات البريطانية ومعدلات الفائدة التي تدفعها هذه المستعمرات. وتبعا لأفضل التقديرات المتوفرة، فإن أكثر من خمسي (٤٢٪) التدفقات المتراكمة للحقيبة الاستثمارية من بريطانيا إلى بقية دول العالم ذهبت إلى المستعمرات البريطانية. أما النسبة التي نالتها المناطق التابعة للإمبراطورية من الاستثمار الخارجي عشية الحرب العالمية الأولى فكانت أكثر ارتفاعا: ٤٦٪[٧٥]. ويبدو من الواضح أيضا أن الأملاك الإمبراطورية كانت قادرة على الاقتراض بمعدلات فائدة أقل مقارنة بالدول المستقلة أو مستعمرات القوى الأخرى. وكان المعدل الوسطي للعائد على السندات في بريطانيا ومستعمراتها الرئيسة الأكثر انخفاضا في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٠ - ١٩١٤. وبالمقارنة مع ذلك، كان المعدل أعلى بكثير بالنسبة للسندات التي أصدرتها دول أمريكا اللاتينية (وهذه اجتذبت تدفقات مهمة من رأس المال البريطاني دون أن تخضع فعليا للحكم البريطاني). سندات الأرجنتين، على سبيل المثال لا الحصر، كانت أعلى بأكثر من مائتي نقطة أساسية من السندات الهندية[٧٦]. ومن بين ثلاث وعشرين دولة توفرت عنها أرقام عائد السند خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٠ - ١٩١٤، نجد من اللافت جدا أن أخفض المعدلات كانت في الدول الخمس الخاضعة للإمبراطورية البريطانية، وكلها أقل من ٤٪. ولم تتمكن سوى النرويج والسويد من الاقتراض في لندن بمعدلات أقل من نيوزيلندا وأستراليا. أما مصر، التي بدأت الفترة وهي خارج الإمبراطورية لكنها أصبحت مستعمرة في واقع الأمر عام ١٨٨٢، فقد شهدت انخفاضا دراماتيكيا في متوسط العائد من ١٠,١٪ (١٨٧٠ - ١٨٨١) إلى مجرد ٤,٣٪ (١٨٨٢ - ١٩١٤)[٧٧]. الفارق كان أشد وضوحا في فترة ما بين الحربين، التي شهدت تخلف العديد من الدول المدينة عن السداد، بما فيها الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك واليابان وروسيا وتركيا[٧٨]. وبحلول عشرينات القرن على أقل تقدير،

جرى التوكيد على أن العضوية في الإمبراطورية أفضل من الذهب، باعتبارها "خاتم المصادقة على الإدارة الجيدة"[٧٩]. وأظهرت التجربة أن استثمار المال في المستعمرة البريطانية الكاملة، كالهند مثلا، أو الخاضعة للإمبراطورية في كل شيء ما عدا الاسم، كمصر مثلا، أكثر أمانا من الاستثمار في الدول المستقلة، مثل الأرجنتين. وبالمقابل، فإن علاوة انخفاض نسبة المخاطرة التي دفعتها المستعمرات حين جمعت رأس المال في لندن، قلصت من احتمال سقوطها في أنماط شراك الديون التي علقت في شباكها الأسواق الجديدة الأخرى، حيث تجاوزت مدفوعات الفوائد إلى المقرضين الأجانب حجم الأموال المتدفقة من القروض الجديدة والتي ولدتها الاستثمارات الممولة من الخارج.

العضوية في الإمبراطورية قدمت للمستثمرين ضمانا أفضل من مجرد تبني قاعدة الذهب، وهذا يجب ألا يشكل مفاجأة بالنسبة لنا. عند نهاية القرن التاسع عشر، أدخلت تشريعات جديدة، اتخذت شكل قانون قروض المستعمرات (١٨٩٩)، وقانون أسهم المستعمرات (١٩٠٠)، منحت السندات التي تصدرها المستعمرات المكانة نفسها من الموثوقية والوصاية التي تمتعت بها سندات الحكومة البريطانية المعيارية الدائمة، "الكونسولز"[٨٠]. وحين ارتفعت نسبة الدين الوطني الموجودة لدى "بنوك الادخار والوصاية"، اعتبر ذلك تشجيعا ودعما لسوق سندات المستعمرات [٨١]. علاوة على ذلك، وبعد الحرب العالمية الأولى، اتفقت وزارة الخزانة و"بنك إنكلترا" على إعطاء ميزة تفضيلية للسندات الجديدة التي تصدرها المستعمرات البريطانية على الإصدارات الجديدة للدول الأجنبية المستقلة[٨٢]. وحتى دساتير المستعمرات حين وضعت مسوداتها أعطت بعض الاهتمام - على أقل تقدير - لما يفضله الدائنون[٨٣]. ومثلما أعلن حاكم إحدى المستعمرات عام ١٩٣٣، إن من غير المفهوم وجوب تخفيض الفائدة على سندات الشاطئ الذهبي بشكل إلزامي؛ فلماذا "يقبل [المستثمرون البريطانيون] عبئا آخر من أجل إغاثة أشخاص في بلد آخر يتمتعون بكل

المكاسب والفوائد دون أن يفوا بما عليهم من التزامات"[٨٤]. وحين كادت نيوفوندلاند* (كانت آنذاك منطقة متمتعة بالحكم الذاتي وعضوا في الكومنويلث) تصل إلى مرحلة عدم الوفاء بديونها في أوائل الثلاثينات، أوصت لجنة ملكية برئاسة اللورد امولري بأن يحل البرلمان، ويعهد بحكمها إلى هيئة من ستة أعضاء، وتعيين حاكم ملكي من لندن. وأوضح تقرير امولري أنه وأعضاء لجنته يعتبرون أن أهون الشرين هو إنهاء الحكومة النيابية/ التمثيلية وليس الامتناع عن تسديد الديون[٨٥].

لا عجب إذن أن ينتهي المطاف بحصة متعاظمة من الاستثمارات البريطانية الخارجية في الإمبراطورية بعد الحرب العالمية الأولى. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤، ذهبت نسبة تقدر بحوالي ٣٩٪ من رأس المال البريطاني في الخارج إلى الإمبراطورية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى تغير الوضع. في العشرينات، بلغت حصة الإمبراطورية من كافة الإصدارات الجديدة في سوق لندن حوالي الثلثين[٨٦]. لاحظ جون مينارد كينز عام ١٩٢٤ بأسلوب لاذع أن "من اللافت أن يكون بمقدور روديسيا الجنوبية - الواقعة في قلب إفريقيا ولا يسكنها سوى بضعة آلاف من المستوطنين البيض وأقل من مليون إفريقي - الحصول على قروض دون ضمان وبشروط لا تختلف كثيرا عن قروض الحرب [البريطانية]". وبدا على القدر نفسه من "الغرابة" بالنسبة له أن هناك "مستثمرين فضلوا.. أسهم نيجيريا (التي لا تضمنها الحكومة البريطانية).. على سندات لندن والسكة الحديدية الشمالية الشرقية"[٨٧]. أما حجة كينز فهي أن هذا الوضع لا يتلاءم مع المصالح الاقتصادية لبريطانيا ذاتها. فمع تجاوز معدلات البطالة مستوياتها في فترة ما قبل الحرب، وظهور الدليل الدامغ على حدوث ركود صناعي، بدا تصدير رأس المال كفشل في تخصيص وتوزيع

* مقاطعة في شرق كندا انضمت إلى الاتحاد الكندي عام ١٩٤٩. (المترجم)

الموارد. لكن كينز لم يأخذ في اعتباره الفوائد والمكاسب التي جنتها اقتصادات المستعمرات من هذا النوع من الوصول إلى المدخرات البريطانية بثمن بخس. فمن وجهة نظر إمبراطورية لا وطنية ضيقة، كان من المفضل تشجيع تدفق المدخرات من الحواضر والمراكز الغنية إلى المناطق النامية في الأطراف. وعلاوة على ضمان أن يحصل المستثمرون البريطانيون على فوائدهم مدفوعة بانتظام، ويستعيدون رأسمالهم، كان النظام الإمبراطوري متصلا بالنمو الاقتصادي العالمي. أكثر من اتصاله - بالتأكيد - مع سياسة بديلة من النوع الذي فكر به كينز، نوع كان سيعطى الأولوية للإنتاج الصناعي والاستخدام في المملكة المتحدة.

خطايا الإهمال الإمبراطورية

نتائج العولمة الإمبراطورية كانت مذهلة من جوانب عديدة. فالتوليفة التي جمعت التجارة الحرة، والهجرة الجماعية لرأس المال البريطاني المنخفض الكلفة، دفعت أجزاء كبيرة من الإمبراطورية إلى واجهة التنمية الاقتصادية العالمية. وحسب إنتاج السلع المصنعة لكل فرد من السكان، احتلت كندا وأستراليا ونيوزيلندا مرتبة أعلى من ألمانيا عام ١٩١٣. وفي الحقيقة، ارتفع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كندا بسرعة أكبر من الولايات المتحدة في السنوات التسعين التي سبقت الحرب العالمية الأولى[٨٨].

لكن ظهرت مشكلة. فأداء دول الكومنويلث لم يكن متوازنا في باقي أصقاع الإمبراطورية، خصوصا في آسيا، حيث تقع جوهرة التاريخ الإمبراطوري كما هو مفترض. الأمر الذي أثار سلسلة من الأسئلة الحاسمة في أهميتها. لماذا كان الأداء الاقتصادي الهندي أسوأ من أداء دول الكومنويلث الأخرى؟ اجتذبت الهند ٢٨٦ مليون جنيه من كل رأس المال الذي جمع في لندن بين عامي ١٨٦٥ - ١٩١٤

(أي ١٨٪ من إجمالي رأس المال الموظف في الإمبراطورية، ولم تسبق الهند في هذا السياق سوى كندا). لكن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل بطئ جدا. فبين عامي ١٨٥٧ – ١٩٤٧ ـ أي بين التمرد والاستقلال – ارتفع بمقدار ١٩٪ فقط، مقارنة بزيادة بلغت نسبتها ١٣٤٪ في بريطانيا[٨٩]. وبين عامي ١٨٢٠ – ١٩٥٠، نما بمعدل ٠,١٢٪ سنويا – وهو لا يعتبر نموا بمعايير المستعمرات "البيضاء" من الإمبراطورية، وأبطأ بالمقارنة حتى مع تلك الأفريقية منها.

هنا يتبدى أحد الألغاز المحورية المحيرة للتاريخ الاقتصادي الحديث. فقد كان الاقتصاد الهندي – أكثر من معظم الاقتصادات الكبرى الأخرى – يعتمد على التجارة الحرة، كما خضع للمعايير التجارية الغربية التي فرضت عليه. لكن النتيجة كانت تدهورا في النشاط الصناعي وركودا اقتصاديا. وخلافا لذلك، تخلصت الولايات المتحدة من الحكم البريطاني وتبنت نظاما من معدلات التعرفة والرسوم الحمائية – بلغ في المتوسط ٤٤٪ على المواد المصنعة المستوردة – لو طبقه اقتصاد أية دولة نامية اليوم لواجهناه بالإدانة. النتيجة؟ بحلول نهاية القرن التاسع عشر، بزت الولايات المتحدة المملكة المتحدة تبعا لمعظم مقاييس الأداء الاقتصادي. وإذا أمكننا أن نحمل البريطانيين مسؤولية التراجع الاقتصادي النسبي للهند، فإن الحجة المقدمة ضد الإمبراطورية الليبرالية تبدو قوية ومقنعة إلى حد يصيبنا بالإحباط.

التفسير القومي لـ"تخلف" الهند تحت الحكم البريطاني يشمل أربعة مكونات جوهرية. أولا، تسبب البريطانيون في تدهور الصناعة الهندية حين فتحوا أسواق الهند أمام الأنسجة المنتجة في مصانع لانكشير، بعد أن وُفرت الحماية الأولية للمصنعين هناك من المنافسة الهندية إلى أن ترسخ تفوقهم التقاني[٩٠]. ثانيا، فرض البريطانيون ضرائب مفرطة وتنازلية. ثالثا، "استنزفوا" رأس المال من الهند، بل تلاعبوا بمعدل صرف الروبية – الإسترليني لصالحهم. أخيرا، لم يفعلوا شيئا يذكر للتخفيف من

حدة المجاعات التي سببتها هذه السياسات. ووصل أحد المؤرخين المعاصرين حد الإشارة إلى "ضحايا الهولوكوست في أواخر العهد الفيكتوري" في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر[٩١]. هذه النظرة السلبية للدور البريطاني في الهند، التي يمكن اقتفاء أثرها في كتاب ناوروجي دادباي "الفقر والحكم اللابريطاني في الهند" (١٩٠١)، ما زالت تتمتع بقبول واسع النطاق كحقيقة راسخة[٩٢]. ولربما تمثل أقوى الأدلة الدامغة التي تثبت الحجة ضد الإمبراطورية الليبرالية.

دون شك، لم يستفد الاقتصاد الهندي كثيرا من الحفاظ على أكبر جيوش العالم كقوة من المرتزقة - في واقع الأمر - تحت إمرة بريطانيا[٩٣]. لكن الأبحاث والدراسات التي أجريت مؤخرا ألقت ظلالا من الشك على الجوانب الأخرى من النقد القومي. وأظهر المؤرخ الهندي تيرثانكار روي أن إلغاء وتدمير فرص العمل في صناعة النسيج الهندية كانا أمرا محتوما يتعذر اجتنابه على الأرجح، بغض النظر عمن حكم الهند، وأن هناك عددا مماثلا - إن لم يكن أكبر - من الوظائف الجديدة أوجدته القطاعات الاقتصادية الجديدة التي أنشأها البريطانيون[٩٤]. حتى في حالة الصناعة النسيجية، كانت الحكومة الهندية (بحلول عشرينات القرن) تعطي الأفضلية إلى المصنعين الهنود على مصانع لانكشير كما بدا واضحا. في حين لم يثبت أن الضريبة كانت باهظة تحت الحكم البريطاني نظرا لأن العبء الضريبي على الأرض انخفض من حوالي ١٠٪ من صافي الناتج في خمسينات القرن التاسع عشر إلى ٥٪ بحلول ثلاثينات القرن العشرين[٩٥]. وتبين أن "الاستنزاف" المزعوم لرأسمال المال من الهند إلى بريطانيا كان متواضعا نسبيا: حوالي ١٪ فقط من الدخل القومي الهندي بين ستينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، تبعا لأحد تقديرات فائض التصدير (الذي كان يفكر به عادة كل المناصرين للفكرة القومية)[٩٦]. على أية حال، كانت نسبة كبيرة من "الرسوم الوطنية" السيئة الذكر التي تحول إلى بريطانيا تدفع للخدمات التي احتاجتها الهند ولم تتمكن من توفيرها[٩٧]. أخيرا،

كانت أسباب المجاعات التي أصابت الاقتصاد الهندي بيئية أكثر منها سياسية، وبعد عام ١٩٠٠ خفت حدة المشكلة من خلال عملية دمج أكبر لأسواق المواد الغذائية الهندية. وحدثت مجاعة البنغال (١٩٤٣) لأن التحسينات التي أدخلت تحت الحكم البريطاني قد انهارت نتيجة تأثيرات الحرب[٩٨].

كان للحكم البريطاني بعض التأثيرات الإيجابية الواضحة على الهند. فقد زاد إلى حد كبير أهمية التجارة، من نسبة تراوحت بين ١- ٢٪ من الدخل القومي إلى أكثر من ٢٠٪ بحلول عام ١٩١٣[٩٩]. لقد أوجد البريطانيون سوقا هندية متكاملة: وحدوا الموازين والمقاييس والعملة، وألغوا رسوم العبور (الترانزيت)، وأدخلوا "إطارا قانونيا شجع حقوق الملكية الفردية وقانون العقود بشكل أكثر وضوحا". كما استثمروا مبالغ ضخمة في إصلاح وتوسيع نظام الري القديم في البلاد؛ وبين عامي ١٨٩١ - ١٩٣٨، تضاعفت مساحة الأرض الزراعية المروية[١٠٠]. وغيروا نظام الاتصالات الهندية، ليدخلوا نظاما بريديا وبرقيا، واستخدموا السفن البخارية في الممرات المائية الداخلية، وبنوا أكثر من أربعين ألف ميل من السكك الحديدية (حوالي خمسة أضعاف طول السكك الحديدية التي شيدت في الصين خلال المدة نفسها). شبكة الخطوط الحديدية هذه استخدمت أكثر من مليون شخص بحلول العقد الأخير من الحكم البريطاني. أخيرا، حدثت زيادة مهمة في الوساطة المالية[١٠١]. وكما استنتج روي: "السكك الحديدية، الموانئ، أنظمة الري الرئيسة، النظام البريدي، البرق، تعزيز الصحة العامة والرعاية الطبية، الجامعات، المحاكم القانونية، كانت جميعا مصادر نفع وقوة ما كان بمقدور الهند اكتسابها إلى هذا الحد والنوعية لو لم تطور روابط سياسية وثيقة مع بريطانيا.. ويبدو أن ما أنجزه الحكم البريطاني تجاوز بكثير قدرات أنظمة الحكم السابقة والمعاصرة في الهند وما يمكن أن تفعله"[١٠٢]. من المحتمل أيضا (كما اعتقد البريطانيون بالتأكيد) أن حكمهم في الهند نزع إلى تقليص حدة الظلم الاجتماعي[١٠٣] ومن المؤكد أن أداء

الهنود كان جيدا، بالمقارنة مع نظرائهم في الاقتصادات الكبيرة الأخرى في آسيا التي بقيت تحت السلطة السياسية الآسيوية طيلة تلك الفترة. فمتوسط حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين انخفض بنسبة ١٧٪ تقريبا بين عامي ١٨٧٠ - ١٩٥٠، أي بحوالي ارتفاع الدخل في الهند نفسه. وبالرغم من أن مشكلات الصين نتجت إلى حد بعيد عن التأثيرات العاصفة للاستعمار الأوروبي (غير الرسمي) ثم الاستعمار الياباني، إلا أن من الممكن - على الأقل - الدفاع عن الحجة القائلة إن أداء الصين الاقتصادي سيكون أفضل لو امتد الحكم البريطاني فيما وراء مراكز ومحطات ما دعي بموانئ المعاهدات، مثل هونغ كونغ.

إذا تركنا جانبا الثروات الطبيعية المختلفة اختلافا جوهريا بين الدول، فإن تفسير تخلف الأداء الاقتصادي للهند مقارنة بكندا على سبيل المثال، لا يكمن في الاستغلال البريطاني بل في عدم التدخل الكافي من قبل بريطانيا في الاقتصاد الهندي. وسع البريطانيون النظام التعليمي الهندي، لكن ليس إلى حد التأثير الحقيقي في نوعية رأس المال البشري. صحيح أن عدد الهنود المتعلمين قد ارتفع بمقدار سبعة أضعاف بين عامي ١٨٨١ - ١٩٤١، لكن نسبة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية من عدد السكان كانت أقل بكثير من المعدلات الأوروبية (٢٪ في الهند عام ١٩١٣، مقارنة بـ ١٦٪ في بريطانيا). لقد استثمر البريطانيون في الهند - لكن استثماراتهم لم تكن كافية لانتشال معظم الفلاحين الهنود من خط الفقر ومستوى الكفاف وتأمين لقمة العيش بشق النفس، وبالتأكيد لم تكن كافية أيضا للتعويض عن مستوى تكوين رأس المال المحلي المنخفض إلى حد يثير الرثاء، كما زادت الوضع سوءا عادة اكتناز الذهب[١٠٤]. لقد بنى البريطانيون المشافي والمصارف - لكن ليس إلى حد إدخال تحسينات مهمة على الصحة العامة وشبكات الائتمان[١٠٥]. تلك الخطايا ناتجة عن الإهمال والغفلة لا عن تعمد إلحاق الضرر والأذى. ولسوء حظ الهنود، فإن الوطنيين الذين وصلوا إلى السلطة عام ١٩٤٧

استخلصوا نتائج خاطئة كليا حول الأسباب التي جعلت الأمور لا تسير على ما يرام تحت الحكم البريطاني، وشرعوا بدلا من ذلك في تنفيذ برنامج مستمد من النظام السوفييتي يقوم على الاكتفاء الذاتي بقيادة الدولة، الأمر الذي أدى إلى توسيع الهوة التي تفصل بين دخل الفرد في كل من الهند وبريطانيا، التي بلغت أقصى حدها التاريخي عام ١٩٧٩[١٠٦].

دروس الإمبراطورية الليبرالية

لسوف يستمر المؤرخون الاقتصاديون دون شك في مناقشة أسباب "الاختلاف الكبير" في الحظوظ والمصائر الاقتصادية الذي ميز النصف الأخير من الألفية. وإذا وفرت العوامل البيئية تفسيرا كافيا لاتساع الهوة بين دول العالم وعدم التساوي بينها، فإن السياسات والمؤسسات التي صدرتها الإمبراطورية البريطانية ستكون لها أهمية هامشية؛ فالتقانات الزراعية والتجارية والصناعية التي تطورت في أوروبا منذ القرن الثامن عشر كانت ستعمل حتما بشكل أفضل في المناطق المعتدلة المطلة على الطرق البحرية. لكن إذا كمن مفتاح النجاح الاقتصادي - وهو أمر أكثر احتمالا - في تبني المؤسسات القانونية والمالية والسياسية الصحيحة، فإن من الأهمية بمكان خضوع ربع مساحة العالم للحكم البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر. وحتى في المناطق المدارية، سعى البريطانيون لإدخال المؤسسات التي اعتبروها ضرورية ولا غنى عنها للازدهار الاقتصادي: التجارة الحرة، الهجرة الحرة، الاستثمار في البنى التحتية، الميزانيات المتوازنة، النظام النقدي السليم والراسخ، حكم القانون، الإدارة النزيهة النظيفة. وإذا كانت النتائج أقل من المطلوب في أفريقيا والهند مقارنة بالمستعمرات التي استوطنها البريطانيون، فإن السبب يعود إلى حقيقة أن أفضل المؤسسات تعمل بكفاءة أقل في المناطق البعيدة عن السواحل البحرية، أو التي يسودها مناخ شديد الحرارة، أو تعاني من انتشار الأوبئة

والأمراض. هناك، يصبح الاستثمار الضروري لمغالبة الجغرافيا والمناخ، وتأثيراتهما الضارة على رأس المال البشري، خارج إطار وتفكير الحكام الاستعماريين الذين تتلمذوا ضمن إطار التراث المالي للميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة. وفي حكم المؤكد أن السياسات المختلفة ذاتها التي تبنتها حكومات مرحلة ما بعد الاستقلال لم تحقق نجاحا أكبر إلا في حفنة قليلة من الحالات.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، قال وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو، لمجلة "نيو ستيتسمان": "لست من دعاة الإمبراطورية الليبرالية. هنالك العديد من الأخطاء في الإمبراطورية الليبرالية، مع أنني ليبرالي. والعديد من الأخطاء في الإمبراطورية. وكثير من المشكلات التي يتوجب علينا التعامل معها الآن هي عاقبة لماضينا الكولونيالي". النقطة المحورية في حجتي هي اعتقادي بوجود إمبراطورية ليبرالية، وأنها كانت أمرا مفيدا حين تؤخذ كل العوامل بعين الاعتبار. فمنذ خمسينات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين، كانت المقاربة التي تبناها البريطانيون لحكم إمبراطوريتهم العالمية المترامية ليبرالية في الجوهر على صعيدي النظرية والتطبيق في آن معا. التجارة الحرة، حرية حركة رأس المال، حرية الهجرة لقيت جميعا التشجيع والرعاية. كما وازنت الحكومات الاستعمارية ميزانياتها، وأبقت التعرفة والرسوم الجمركية منخفضة، وحافظت على استقرار النظام النقدي إضافة إلى مأسسة حكم القانون. الإدارة كانت نظيفة اليد نسبيا، خصوصا عن مستوى القمة. ومنحت السلطات لمجالس نيابية/ تمثيلية بشكل تدريجي حالما بلغ التطور الاقتصادي والاجتماعي مستوى اعتبر مناسبا. هذه السياسة "المتعددة الوجوه" شجعت المستثمرين البريطانيين على توظيف نسبة مهمة من رأسمالهم في الدول الفقيرة، والمطالبة بالتقليل نسبيا من حجم المخاطرة في مقابل ذلك. وسرعان ما أدخلت التقانات الجديدة، مثل السكك الحديدية والقوة البخارية، إلى المستعمرات الفقيرة بكلفة أقل مما لو كانت مستقلة سياسيا. ولا

شك أن نتائج الإمبراطورية الليبرالية كانت متباينة ومختلفة. إذ لم تحقق كافة المستعمرات معدلات النمو السريعة التي حققتها تلك التي استوطنها البيض. لكن حتى تلك الدول التي لم تحقق سوى زيادة بطيئة جدا في متوسط دخل الفرد (مثل الهند)، كان أداؤها الاقتصادي بالتأكيد - تقريبا - أفضل من حالتها فيما لو خضعت لأنظمة أخرى بديلة.

هنالك نتيجتان اثنتان تتبعان لزوما كل ما أشرنا إليه. أولا، في العديد من حالات "التخلف" الاقتصادي، يمكن أن يكون أداء الإمبراطورية الليبرالية أفضل من الدول القومية. ثانيا، لكن حتى الإمبراطورية الليبرالية الناجحة والقادرة يمكن أن تفشل في تحقيق الرخاء والازدهار بشكل عادل في كافة المناطق التي تديرها. مع هذا التوضيح، بمقدورنا أن نقدم ما يمكن تسميته بـ"الحجة الغيرية" لصالح انخراط الولايات المتحدة فيما يشبه الإمبراطورية الليبرالية في عصرنا الحالي. فدولة كليبيريا - على سبيل المثال لا الحصر - سوف تستفيد إلى أقصى حد من "الإدارة الاستعمارية الأمريكية"[١٠٧]. فهي واحدة من تلك الدول المدرجة في الجدول (٧)، حيث خرجت كل الأمور تقريبا عن المسار الصحيح. ودفعها سوء الحكم والإدارة، والحرب الأهلية إلى أسفل قائمة دول العالم في ميدان التنمية البشرية. في عام ٢٠٠٣، حين غرقت البلاد في مزيد من الفوضى والاضطراب بعد هروب حاكمها الديكتاتور تشارلز تيلور، تعرضت الولايات المتحدة لضغوط تدعوها لإرسال جنودها إلى مونروفيا لفرض النظام هناك. من وجهة نظر معينة، يعتبر ذلك بالضبط نمط التدخل الإنساني الذي انتقد الجمهوريون سابقا إدارة كلينتون بسببه؛ وما كان ضروريا بكل وضوح هنا هو "بناء الأمة/ الدولة" لا مجرد تغيير النظام. لكن إذا كانت ثمة دولة في أفريقيا تحمل الولايات المتحدة من أجلها مسؤولية تاريخية فهي ليبيريا، الدولة الأفريقية الوحيدة التي استعمرها الأمريكان في القرن التاسع عشر (كي يعود العبيد السابقون إلى "الوطن" بعد تحريرهم). وإذا كانت

الإمبراطورية الليبرالية احتمالا جديا في القرن الحادي والعشرين، فأين تجد مكانا أفضل لبدء مهمتها من ليبيريا البائسة التعسة، حيث شكل الاستقلال السياسي نقمة، لا نعمة، وتحول حق تقرير المصير ليعني في الممارسة العملية تدمير الذات؟

حقيقة أن الاستعداد للتدخل الأمريكي في ليبيريا يجري على قدم وساق - عند كتابة هذه الصفحات - تدفعنا إلى السؤال التالي (والأهم في جوانب عديدة): هل تمتلك الولايات المتحدة القدرة على القيام بذلك النوع من التدخل الطويل الأجل، (مهما كان الاسم المهذب الذي يطلق عليه) الذي سيفشل المشروع الإمبراطوري الليبرالي دونه حتما؟